الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

العدد : ٩

يوليو - سبتمبر ٢٠٢٣ م

ما أجراه النّحاة من الألفاظ مُجرَى القَسَم
دراسة نحويّة

The Words that Grammarians have Mentioned as Following the Pattern of Taking an Oath or Taking its Place

د. حسان بن نور بن عبد القادر بتوا

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الجوف

البريد الإلكتروني: hnbatwa@ju.edu.sa

المستخلص

يدرس البحث الألفاظ التي ذكر النحاة أنها تجري مجرى القسم، أو تقوم مقامه، مثل: أخذ الميثاق، ولا جرم، وجير، وأفعال القلوب، وعمرك الله، وقعدك، وغير ذلك، واستعرض البحث معاني هذه الألفاظ، وما ذُكر فيها من الإعراب لمعرفة الوجه الذي شاركت فيه القسمَ فجرت مجراه، وعيّن النحاةَ الذين ذكروا جريان هذه الألفاظ مجرى القسم، والنحاة الذين خالفوا في ذلك، مع بيان أدلتهم وعللهم، ثم بيّنَ الراجح، وانتهى إلى نتائج منها بيان الضابط في إجراء ما أجري من هذه الألفاظ مجرى القسم، وأن بعض هذه الألفاظ لا يجري مجرى القسم دائما، وبعضها لا يجري مجراه البتة، وبيّن البحثُ الأحكامَ التي تشترك فيه هذه الألفاظ مع القسم إذا جرت مجراه.

الكلمات المفتاحية: النحاة– الألفاظ– مجرى– القسم

Abstract

This research studies the words mentioned by the grammarians that follow the pattern of taking an oath or fulfilling its role, such as "Akhadha Al-Mithaq" (took the oath), "la jaram" (no doubt), "Jirr" (Permission), "Af'alu Al-Qulub" (verbs of doubt and certainty), "ʿAmmaraka Allah" (may Allah prolong your life), "Qaʿduka" (Seated you on your Throne), and others. The research reviews the meanings of these words and their grammatical analysis to identify the aspect in which the oath was taken or fulfilled. It also identifies the grammarians who mentioned the use of these words in the context of taking an oath and those who disagreed, providing evidence and reasoning. The research concludes with results that include identifying the criteria for using these words in taking an oath, as well as determining which words do not always follow the pattern of taking an oath and which ones never do. The research also explains the rules that these words share with taking an oath if they are used in this context.

Keywords: grammarians - Words – Pattern – Division

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد بن عبدالله.

وبعد؛ فإنّ القسمَ مما استعمل بكثرة في كلام العرب، وكان لكثرته مستحقا أحكامًا كثيرة، بل أجرى النحاة عليه ألفاظًا عدة، ورأيتُ أنّ هذه الألفاظ لم يتناولها الباحثون بالدراسة ـ بحسب اطلاعي ـ فرأيت أن أدرسَها، وأبيّن ما فيها.

مشكلة البحث:

ذكر النحاة ألفاظاً؛ قالوا: إنها تجري مجرى القسم، أو تنوب عنه، أو تقوم مقامه، أو تتضمن معناه، أو تغني عنه، وظاهر هذه العبارات يحتاج إلى بحث ودراسة لمعرفة المقصود من ذلك، وبيان الوجه الذي جرت فيه هذه الألفاظ مجرى القسم إذا ثبت بالدراسة أنها جرت مجراه، والوقوف عند الخلاف –إن وجد– لمعرفة الأسباب التي دعت المخالف إلى المخالفة، وإخراج تلك الألفاظ من القسم، ثم معرفة القول الفصل في ذلك بما يظهر بالبحث.

أهمية البحث:

١– أنّ هذا الموضوع لم يتناوله الباحثون ـ فيما وقف عليه الباحث.

٢– أنّ بعض هذه الألفاظ فيه كلام غامض للعلماء، فيحاول البحث أن يرفع ما فيه من الغموض، وأن يبيّنه.

٣– أنّ بعض هذه الألفاظ لا يكاد يُستعمل اليوم، لكنه من كلام العرب، فتأتي هذه الدراسة لبيان ما في هذه الألفاظ التي كادت تموت، فلعلّ مثل هذا البحث يكون سببا في إحيائها ما لم يكن في بعضها مانع شرعي يمنع إحياءها، كما قال بعضهم في (عوض) إنه قسم بالدهر، فليس لنا اليوم أن نستعمله بهذا المعنى، لكن سيتبين فيه معان أُخَرُ ليس فيها مانع شرعي. وبعض هذه الألفاظ واقع في القرآن الكريم، مثل (لا جرم)، لكنّه قليل في استعمال الناس اليوم، فلعلهم إذا

تبيّن لهم وجهه، وعرفوا موضع استعماله، تكلموا به، فكان خيرًا لهم من كثير مما يستعملونه من الكلام المولّد أو غير الفصيح.

منهج البحث:

منهج البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، مع مراعاة أن البحث لا يتناول بالدراسة إلا الألفاظ التي قيل إنها جارية مجرى القسم، أي أنها ليست في حقيقتها أقساما، إنما كان فيها من المعنى ما جعل النحاة يجرونها مجرى القسم، أما الألفاظ التي معنى القسم فيها واضح نحو: (لعمر الله)، و(لعمري)، و(لعمرك)، و(عهد الله)، و(يمين الله)، و(في ذمتي لأفعلنّ)، و(ايم الله)، و(آليتُ)، ونحو ذلك فلا يتناولها البحث؛ لكونها أقساماً حقيقةً لا جارية مجراه، فإنّ السامع حين يسمع هذه الألفاظ يتيقن بأنها أقسام، بخلاف نحو: (أخذ الميثاق)، و(جير)، و(علمتُ) و(ظننتُ)، وغيرها، فهذه يحتمل أنها تجري مجري القسم، فيدرسها البحث؛ ليبين الصواب فيها.

وإذا ذُكِرتْ في البحث أو في نتائجه عبارة: (يجري مجرى القسم) أو نحوها مما يؤدي معناها، وكان ذِكْرُها بإطلاق دون تقييد، فإنما يُراد بها القسم غير الطلبي، احترازًا من القسم الطلبي الذي لا يعده بعض النحاة قسماً، فهذا الذي يُقيّد حين يذكره البحث، وأما الأول فلا يحتاج إلى تقييد؛ لعدم الخلاف في كونه قسَمًا.

أسئلة البحث:

١– ما الألفاظ التي أجراها النحاة مجرى القسم؟ ولمَ جرت مجراه؟

٢– ما معاني هذه الألفاظ؟ وكيف تُعرب؟

٣– هل اتفق النحاة على إجراء هذه الألفاظ مجرى القسم؟ وما أقوالهم في ذلك؟ وما الراجح؟

٤– ما الأحكام النحوية المترتبة على إجراء هذه الألفاظ مجرى القسم؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

١- النظر في معاني هذه الألفاظ، واستعراض أقوال العلماء فيها؛ لأنّه يُعِين على معرفة وجه القسم في هذه الألفاظ، أو إخراجها من القسم إن لم يظهر فيها معنى القسم.

٢- دراسة الألفاظ التي قيل إنها جارية مجرى القسم دراسة نحوية بالوقوف على إعرابها، وذلك لبيان الوجه الذي شاركت فيه القسم فجرَت مجراه.

٣- معرفة ما يترتب على هذه الألفاظ من أحكام نحوية إن ثبت أنها تجري مجرى القسم.

٤- معرفة موقف العلماء من هذه الألفاظ، وبيان الراجح فيها.

الدراسات السابقة:

لم أجد ـ بعد البحث ـ شيئًا من الدراسات اختصّ بما درستُه في بحثي هذا.

خطة البحث:

بدأ البحث بمقدمة ذُكر فيها مشكلة البحث وأهميته ومنهجه وأسئلته وأهدافه، ثم تمهيد ذُكِر فيه كلام موجز عن القسم في الكلام وما يطلبه، ثم قُسّمت مادة البحث إلى تسعة مطالب، هي:

المطلب الأول: أخذ الميثاق.

المطلب الثاني: لا جرم.

المطلب الثالث: جير.

المطلب الرابع: عوض.

المطلب الخامس: أفعال القلوب.

المطلب السادس: عمْرَك الله.

المطلب السابع: قعْدَك وقعيدَك.

المطلب الثامن: أجدَّك.

المطلب التاسع: ألفاظٌ أخرُ.

وينتهي البحث بخاتمة يُذكر فيها أهم النتائج، والله الموفّق.

التمهيد

يؤتى بالقسم توكيدًا للكلام[١]، ويطلب جملتين هما جملة القسم وجملة جوابه، لكنهما يتنزلان منزلة الجملة الواحدة من حيث كانت جملة القسم لا تتم إلا بجملة الجواب، فهي تحتاج إليه احتياج المبتدأ إلى الخبر[٢].

وتكون جملة القسم فعلية واسمية، وجملة الجواب كذلك[٣] كما سيظهر في الأمثلة الآتية.

والحروف التي تدخل على المُقسَم به: الباء، والتاء، والواو، واللام، ومُنْ[٤]، وأما الحروف التي يُتلقى بها القسم فهي: اللام، و(إنّ) في الإثبات، و(ما)، و(لا) في النفي، نحو: أقسمُ بالله لسعدٌ مجتهد، ولعمر الله إنّه لمجتهد، وتالله إنّه لمجتهد، ووالله ما هو مهمل، ولله لا يُخذلُ سعدٌ، ومُنْ ربي لأتصدقّنّ[٥].

ويُحذفُ فعلُ القسم كثيرًا لكونه معلومًا، نحو: بالله لأتصدقنّ، أي أقسم بالله، ويكون حذفه واجبًا مع غير الباء، نحو: والله لأتصدقنّ، وتالله لأتصدقنّ[٦]. ويجوز

(١) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣:١٠٤.

(٢) يُنظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٥:٢٤٧.

(٣) يُنظر: السابق، ٥:٢٤٥ وما بعده؛ وابن عصفور، "شرح الجمل"، ١:٥٣٠.

(٤) يُنظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٥: ٢٥١– ٢٥٢.

(٥) يُنظر: السابق، ٥: ٢٥٣.

(٦) يُنظر: السابق، ٥: ٢٥٥.

حذف المُقسم به –أيضا–، نحو: أقسم لأتصدقنّ[1]، أي: أقسم بالله، ويجوز حذفهما معا، وذلك في نحو: ليقومنّ سعدٌ[2].

وللقسم أحكام كثيرة، وسيتبيّن شيء من تلك الأحكام عند دراسة الألفاظ التي ذكر النحاة أنها تجري مجرى القسم، وهو ما سيتناوله البحث في المطالب الآتية إن شاء الله.

(١) يُنظر: السابق، ٥: ٢٤٩.

(٢) يُنظر: ابن عصفور، "شرح الجمل"، ١: ٥٣٠.

المطلب الأول: أخْذُ الميثاق

ذهبت طائفة من النحاة كسيبويه[١] والفراء[٢] والزجاج[٣] وابن مالك[٤] وغيرهم[٥] إلى أن (أَخْذ الميثاق) يجري مجرى القسَم، ومما جاء من ذلك قول الله –تبارك وتعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، فأخْذُ الميثاق هنا بمنزلة القسم، وجوابه قوله:﴿ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ ﴾، فلمّا كان أخذ الميثاق بمعنى القسم احتاج إلى جواب كما يحتاج القسم إلى جواب.

وكما أن جواب القسم المضارع المثبت الدال على المستقبل يكون باللام والنون[٦]في نحو: والله ليفلحنّ المؤمن، فكذلك جاء جواب أخذ الميثاق المضارع المثبت المستقبل باللام والنون في الآية الكريمة، فقال: ﴿ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ ﴾ فتُلقّي جواب أخذ الميثاق بما يُتلقى به جواب القسم[٧].

ومنه –أيضا– قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٨٣]، أي:

(١) يُنظر: سيبويه، "الكتاب". ١٠٦:٣.

(٢) يُنظر: الفراء، "معاني القرآن"، ٢٢٥:١.

(٣) يُنظر: الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه"، ١٦٢:١.

(٤) يُنظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٢: ٨٥٨– ٨٥٩.

(٥) يُنظر: ابن هشام، "مغني اللبيب"،١٤٦:٥.

(٦) يُنظر: السيرافي، "شرح الكتاب"، ٢٨٤:٣؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢٥١:٥؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢٠٩:٣.

(٧) يُنظر: الواحدي، "التفسير البسيط"، ٦٢٦:٢.

استحلفناهم فقلنا لهم: بالله لا تعبدون[1].

ومن إجراء أخذ الميثاق مجرى القسم الحكايةُ[2] في قوله: ﴿لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾، فجاء بتاء الخطاب وهم غائبون، ولو جاء به بما يناسب الغيبة لقال: "لا يعبدون إلا الله"، وقُرِئ بها، وهي قراءة ابن كثير وحمزة والكسائي[3]. وتجوز الحكاية في القسم[4]، فتقول: قال زيد والله لأخرجنّ، فهذا على حكاية لفظه، وإن جئتَ به على ما تقتضيه الغيبة قلتَ: قال زيد والله ليخرجنّ، وتقول –أيضا–: استحلفتُ فلانا ليخرجنّ، فإن أردتَ الحكاية قلتَ: استحلفتُ فلانا لتخرجنّ، فكذلك ﴿لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ على حكاية الخطاب، أي على معنى: "قلنا لهم لا تعبدون إلا الله"[5]، فجازت الحكاية مع أخذ الميثاق كما جازت مع القسم.

ويأتي أخذ الميثاق مجردا من معنى القسم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَكُمۡ وَرَفَعۡنَا فَوۡقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ﴾ [البقرة: ٦٣]، فلا يجوز حمل أخذ الميثاق هنا على معنى القسَم، إذ يقتضي ذلك أن يكون جواب القسم –وهو قوله: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ﴾ - أمرًا، والأمر لا يكون

(١) يُنظر: العكبري، "التبيان في إعراب القرآن"، ٨٣:١؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون"، ٤٥٩:١.

(٢) يُنظر: الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه"، ١٦٢:١.

(٣) يُنظر: ابن مجاهد، "السبعة في القراءات"، ١٦٣.

(٤) يُنظر: الفراء، "معاني القرآن"، ٥٤:١؛ والسيرافي، "شرح الكتاب"، ٣١٨:٣؛ والزجاج، "معاني القرآن وإعرابه"، ١٦٢:١؛ والزمخشري، "الكشاف"، ٦٠٦:١؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١٧٩١:٤.

(٥) يُنظر: الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه"، ١٦٢:١.

جوابا للقسم[١]؛ ولا غير الأمر من أنواع الطلب، بل لا يكون جواب القسم إلا خبرًا[٢]، فلا يصح أن تقول: والله اضرب، فلمّا تُلقّي أخذ الميثاق هنا بالأمر لم يصح حمله على معنى القسم، ولذلك قال ابن الأثير: إنّ أخذ الميثاق من الألفاظ التي تُتلقى بما يُتلقى به القسم تارة، وتارة لا تُتلقى بما يُتلقى به[٣]، وكلامه يُشعر بأن هذا اللفظ حين لا يتلقى بما يتلقى به القسم لا يكون بمعنى القسم.

وبعض النحاة يقدّر بعد أخذ الميثاق قسما محذوفا، فذكر مكي[٤] أن في قوله تعالى:

﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ ﴾ [آل عمران: ٨١] قسمًا مقدّرًا، أي: والله لتؤمنن، وأجاز ابن هشام –أيضا– أن يكون القسمُ مقدّرا[٥].

وذكر العكبري أنّ أخذ الميثاق يجري مجرى القسم معنىً، وذكر من وجوه إعراب: ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ ﴾ أنه يصلح أن يكون خبرًا لِـ (ما) الموصولة في: ﴿ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم ﴾ [٦]، واعترضه ابن هشام بأن إعرابه إياه خبرًا يقتضي أنّ له موضعا باعتباره خبرا، وأنه ليس له موضع باعتباره جوابا للقسم، وكان حقه أن يجعل الخبرَ كلتا الجملتين، والمراد بالجملتين جملة القسم (التي يجوز أن تكون جملةَ الميثاق، أو

(١) يُنظر: الفراء، "معاني القرآن"، ١:٥٣.

(٢) يُنظر: الفارسي، "الإغفال"،١:٣٩٣؛ والسيرافي، "شرح الكتاب"، ٣:٢٨٤؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١:٣٣٣.

(٣) يُنظر: ابن الأثير، "البديع في علم العربية"، ١:٢٨٢.

(٤) يُنظر: مكي، "مشكل إعراب القرآن"، ١:١٦٥.

(٥) يُنظر: ابن هشام، "مغني اللبيب"، ٥: ١٤٧.

(٦) يُنظر: العكبري، "التبيان"، ١:٢٧٦.

تكون جملة القسم مقدرة دل عليها أخذ الميثاق) وجملة جواب القسم، إلا أن يريد العكبريُّ أن المقصود إنما حصل بـ: ﴿ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ ﴾ فلذلك قال إنه الخبر وهو يعلم أنه جزء من الخبر لا كل الخبر(١)، وهذا مفهومُ اعتراضِ ابن هشامٍ العكبريَّ(٢).

وقال ناظر الجيش إنّ ما بعد أخذ الميثاق يحتاج إلى أن يُحرّر القول فيه ليُعيّن القسم، آلقسم فيه مُقدّر؟ أم أنّ أخذ الميثاق هو القسم؟(٣).

والذي يظهر لي أنّه لا حاجة لتقدير القسم ما دام في الكلام ما يدل عليه ويجري مجراه وهو أخذ الميثاق؛ ولأن الأصل عدم التقدير(٤).

المطلب الثاني: لا جرم

ذهب ابن مالك(٥) إلى أن (لا جرم) قد يغني عن القسم، ولذلك كسر بعض العرب (إنّ) بعده فيما حكاه عنهم، ونَقلَ عن الفراء أنه يراه بمنزلة اليمين(٦)، وفي معاني الفراء ما يفيد ذلك، حيث نقل عن العرب قولَهم: لا جرم لآتينّك(٧)، ومما نقله عنهم –أيضا– في كتابه: "لا جرمَ قد أحسنت"، وفي نقل ابن مالك عنه: "لا جرمَ

(١) هذا مثل قولنا إن (قام) هو الخبر في نحو: بكر قام، ونحن لا نريد الفعل (قام) وحده، بل المراد الفعل مع فاعله.

(٢) يُنظر: ابن هشام، "مغني اللبيب"، ٥: ١٤٧– ١٤٨، مع حاشية المحقق ٥– ٨ من ص١٤٧.

(٣) يُنظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٦:٣١١٥.

(٤) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢:٣٧٣؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٢:٨٨٢.

(٥) يُنظر: ابن مالك، "التسهيل"، ١٥٤؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٢:٨٨٢.

(٦) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢:٢٤.

(٧) يُنظر: الفراء، "معاني القرآن"، ٢:٨.

لقد أحسنت" باللام[١]، ونقلُ ابن مالك أصح مما في كتاب معاني الفراء المطبوع؛ لأنه إذا كان يرى (لا جرم) بمنزلة القسم فاللام واجبة في هذا المثال ونحوه[٢].

وذكر الفراء أنّ (لا جرم) في الأصل بمعنى (لا بد) أو (لا محالة)، ثم لكثرة الاستعمال صار بمنزلة (حقا)، وأن المفسرين فسروه بهذا المعنى[٣].

ومما أنشده ابن مالك في إغناء (لا جرم) عن القسم[٤]:

أَسَأتَ إِذْ خالفتَني ولا جَرَم

قلت والذي يظهر أنّ إجراء (لا جرم) مجرى القسم قليل؛ لكثرة فتح (أنّ) بعده، فقد ذكر ابن مالك أنّ المشهور في (أنّ) بعده الفتح[٥]– وإن حكى الكسر بعده– وهمزة (إنّ) تكسر في جواب القسم كما هو معلوم[٦]، فلمّا كان فتحها بعد (لا جرم) هو الأشهر عُلِمَ قلة إغنائه عن القسَم.

ومن الفتح قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النحل: ٦٢]، و(لا) عند سيبويه رد[٧]، أي رد لكلامهم، فليس الأمر كما وصفوا[٨] بقولهم ﴿أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[النحل:

(١) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢:٢٤، ٣:٢٢٠.

(٢) لأنّ القسم إذا خلا من استطالة وكان جوابه مصدّرا بفعل ماض متصرف مثبت وجبت فيه اللام مع (قد) أو مع (ربما) أو مع (ما) التي بمعناها. يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ٢١٣– ٢١٤.

(٣) يُنظر: الفراء، "معاني القرآن"، ٢:٨.

(٤) من الرجز، وهو بلا نسبة في: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية" ٢:٨٨٢، ولم أجده في غيره.

(٥) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢:٢٤.

(٦) يُنظر: الزجاجي، "الجمل في النحو"، ٥٧؛ وابن عصفور، "شرح الجمل"، ١: ٤٦٠– ٤٦١.

(٧) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣:١٣٨؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ٤:١٧٩٠.

(٨) يُنظر: الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه"، ٣:٢٠٧.

٦٢]، و(جرمَ) فعل ماض، والمصدر المؤول من ﴿ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ فاعل[١]، وأعرب الكوفيون (لا) نافية للجنس، و(جرم) اسمها، وبعدها (من) مقدّرة، أي: لا بد من كون النار لهم[٢].وقال أبو حيان إنه يظهر أن الفراء يُقدّر (مِنْ) بعد (لا جرم)، أي: "لا جرم من أنّ الشأن كذا"، ثم حُذفت (من) كالحذف في نحو: لا بد من أنك منطلق، فتقول بعد الحذف: لا بد أنك منطلق[٣].

ومن المواضع التي لا يجري فيها (لا جرم) مجرى القسم –فيما يراه البحث– قول بعض الأعراب –فيما نقله أبو حيان–: "لا جرم والله لا فارقتك"[٤]، فالجمع بين (لا جرم) و(القسم) دليل على أن (لا جرم) ليس جاريًا مجراه أو معوِّضًا عنه، وإلا كان جمعا بين العِوَض والمُعوَّض عنه.

وذكر ناظر الجيش أنّ (لا جرم) إذا كان بمعنى (حقا) فهو قسم بنفسه؛ لأن (حقا) مما يُقسم به[٥].

وقال بعض النحاة إنَّ جعْلَ (لا جرم) قسما أظهر من تقدير بعضهم قسما محذوفا بعده[٦]، قلت: وهذا إنما يكون إذا أظهرَ الدليلُ ذلك، كأن يُكسر (إنّ) بعده، أو يجاب باللام أو بغيره مما يجاب به القسم، فنقول حينئذ إنّ جعله قسما أظهر من تقدير قسم بعده، والله أعلم.

(١) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ١٣٨:٣؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١٧٩٠:٤.
(٢) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٤٠٩:١١؛ و"ارتشاف الضرب" له، ١٧٩٠:٤.
(٣) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٩٢:٥.
(٤) يُنظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب"، ١٧٩٠:٤.
(٥) يُنظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٣١٤٤:٦.
(٦) يُنظر: الصبان، "حاشية الصبان"، ٤١١:١.

المطلب الثالث: جَيْر

قال الجوهري إن (جير) يمين للعرب، ومثّل له بـ: "جيرِ لا آتيك"[١]، ويجوز في رائه الكسر والفتح[٢]. وذكر بعض النحاة كابن يعيش أنه أكثر ما يستعمل في القسم[٣]. وقال آخرون[٤] ومنهم ابن خروف[٥] بل لا يستعمل إلا في القسَم، وجعله الزجاجي من نادر القسم[٦].

ووقع خلاف –أيضا– بين العلماء في (جير) أهو اسم أم حرف، فمذهب سيبويه أنه اسم[٧]، وذهب غيره كابن مالك[٨] والرضي[٩] وأبي حيان[١٠] وابن هشام[١١] إلى أنه حرف جواب بمعنى (نعم)، وهو عند بعض النحاة بمعنى (حقا)،

(١) يُنظر: الجوهري، "الصحاح"، مادة (جير).

(٢) يُنظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٥٧:٥.

(٣) يُنظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٥٧:٥؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٣١٤٣:٦.

(٤) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٤٠٨:١١؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٤٩٥:٢.

(٥) يُنظر: ابن خروف، "شرح الجمل"،٥١٥:١؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٤٠٨:١١؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٤٩٥:٢.

(٦) يُنظر: الزجاجي، "الجمل"، ٧٤.

(٧) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢٩٩:٣، ١٥٢:٤.

(٨) يُنظر: ابن مالك، " شرح التسهيل"، ٢١٩:٣.

(٩) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٣١٧:٤.

(١٠) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٤٠٩:١١.

(١١) يُنظر: ابن هشام، "مغني اللبيب"، ٢٣٩:٢.

ومنهم: الجوهري[١] وابن فارس[٢] وابن خروف[٣].

ومنهم من قال إنه بمنزلة (إنّ)[٤]، ومنهم من قال إنه ظرف بمعنى (أبدا)[٥]. وذهب ابن أبي الربيع وغيره إلى أنه اسم فعل[٦] بمعنى (أحقق) ، أو (أتيقنّ) لَأفعلنَّ[٧].

وذكر ابن خروف أن من قال (جير لأفعلنّ) واعتقد إضمار المقسم به فـ (جير) عنده حرف، فإن لم يعتقد إضمار المقسم به فيجوز أن يكون (جير) عنده اسمًا مقسمًا به[٨].

وعلة البناء عند من قال باسمية (جير) قلةُ التمكن لكونه لا يُستعمل إلا في القسم[٩]، أو لكونه اسم فعل، واسم الفعل يكون مبنيًّا[١٠]، أو لأنّ لفظة (جير) الاسمية أشبهت الحرفية فبُنِيَت[١١]، واستنظر بعضهم العلة الأخيرة؛ ذلك أن القائل

(١) يُنظر: الجوهري، "الصحاح"، مادة (جير).
(٢) يُنظر: ابن فارس، "الصاحبي"، ١٠٧.
(٣) يُنظر: ابن خروف، "شرح جمل الزجاجي"، ١:٥١٥.
(٤) يُنظر: ابن أبي الربيع، "البسيط"، ٢:٩٤٤.
(٥) يُنظر: ابن أبي الربيع، "الملخص"، ١:٥٣٩.
(٦) يُنظر: ابن أبي الربيع، "البسيط"، ٢:٩٤٤، ٩٤٦؛ و"الملخص" له، ١: ٥٣٩– ٥٤٠.
(٧) يُنظر: ابن أبي الربيع، "البسيط"، ٢:٩٤٤.
(٨) يُنظر: ابن خروف، "شرح الجمل"،١:٥١٦.
(٩) يُنظر: ابن أبي الربيع، "الملخص"، ١: ٥٣٨– ٥٣٩.
(١٠) يُنظر: السابق، ١:٥٣٩، وعلة بناء أسماء الأفعال عند ابن مالك شبهها الحرفَ في كونها تَعمل، ولا يُعمل فيها. يُنظر: شرح الكافية الشافية، ١:٢١٨.
(١١) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٤:٣١٧؛ والسيوطي، "همع الهوامع"، ٢:٤٩٦.

بكون (جير) اسما لا يعرفُ (جير) أخرى تكون حرفا فيشِّبه (جير) الاسمية به[١].

وذكر بعضهم أن (جير) حُذف منه حرف القسم، فيجوز في موضعه النصب بإضمار فعل، والرفع على الابتداء، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وهو على هذا القول يجري في الإعراب مجرى القسم المحذوف منه حرف القسم[٢]، فهو كقولك: يمينَ الله بالنصب، ويمينُ الله بالرفع[٣]، وقال ناظر الجيش إن الرفع وقع ابتداء فلا يقال إن الاسم كان مجرورا ثم حُذف منه الحرف ورُفع؛ لأن القسم يجوز أن يكون جملة اسمية[٤].

وذكر ابن مالك[٥] والرضي[٦] أن (جير) قد يُستعمل مجردا عن إرادة القسم، وأنشد له ناظر الجيش قول الشاعر[٧]:

وقائِلَةٍ أَسِيتَ فَقُلْتُ جَيْرٍ أَسِيٌّ إنَّني مِنْ ذَاكَ إنَّهْ

(١) يُنظر: السيوطي، "همع الهوامع"، ٢:٤٩٦.

(٢) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١:٤٠٨.

(٣) يُنظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب ". ٤:١٧٦٦.

(٤) يُنظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٦:٣٠٨٣.

(٥)يُنظر: ابن مالك: "التسهيل": ١٥٤؛ و"شرحه" له، ٣:٢٢٠.

(٦) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٤:٣١٨.

(٧) من الوافر، وهو بلا نسبة في: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٦:٣١٤٤، ونسبه ابن السكيت لرجل من بني أسد كما في: البغدادي، "شرح أبيات المغني"، ٣:٧٢، ٧٥. ومعنى: أسيت: حزنت، ومعنى إنّه: نَعَم، والهاء للسكت، ومعنى البيت: وربّ قائلة إنني أسيت، فقلت إنني أسيّ بسبب ما لقيه بنو أسد (وهم قوم الشاعر) من المصائب بسبب زواجه بها، فاسم الإشارة (ذاك) يرجع إلى تلك المصائب. يُنظر: البغدادي، "شرح أبيات المغني"، ٣:٧٣.

وذكر محمد محيي الدين عبدالحميد أنه لا سبيل إلى إنكار كون (جير) قسما بمعنى (حقّا)، فقد أثبته العلماء، ومن حفِظَ حجة على من لم يحفظ[١].

هذا وذهب بعض النحاة كابن مالك[٢] والرضي[٣] إلى أنّ (جير) مُغنٍ عن القسم، فيُفهم من هذا أن القسم غير مقدر بعد (جير)، وإنما هو نفسه جار مجراه، بل إنّ ابن أبي الربيع صرَّح بعدم جواز أن يظهر القسم بعد (جير)[٤].

وذكر ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة أنّ (جير) يقع نائبًا عن المقسم به كثيرا[٥]، لكنه قال في شرح الجمل إن القسم مقدر بعده[٦].

وأنشد ابن مالك لإغناء (جير) عن القسم قول الشاعر[٧]:

قالوا قُهِرْتَ فقُلْتُ جَيْرِ لَيَعْلَمَنْ عَمَّا قَليلٍ أَيُّنا المَقْهورُ

ولم يسلّم ناظر الجيش بهذا، وقال إن القسم مقدر بعد (جير)، والذي أغنى عن ذكر القسم هنا جوابه[٨]؛ لأن ابن مالك ذكر أنه قد يستغنى عن ذكر القسم بجوابه

(١) يُنظر: الأنباري، "الإنصاف"، ٣٣١:١، حاشية محيي الدين على الشاهد رقم ٢٥٧.

(٢) يُنظر: مؤلفات ابن مالك: "التسهيل": ١٥٤؛ و"شرحه" ٢٢٠:٣؛ و"شرح الكافية الشافية" ٨٨٢:٢.

(٣) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٣١٧:٤.

(٤) يُنظر: ابن أبي الربيع، "البسيط"، ٩٤٤:٢، ٩٤٦.

(٥) يُنظر: ابن بابشاذ، "شرح المقدمة المحسبة"، ٢٦٥:١.

(٦) يُنظر: ابن بابشاذ، "شرح الجمل"، ١٨٦.

(٧) من الكامل، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢٢٠:٣؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٨٨٢:٢؛ وأبي حيان، "التذييل والتكميل"، ٤٠٩:١١.

(٨) يُنظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٣١٤٣:٦– ٣١٤٤.

إذا قام الدليل على أنه الجواب[١]، كأن يكون بعد "لقد" أو بعد "لئن" أو فيه اللام ونون التوكيد[٢]، فلمّا قال "ليعلمن" باللام والنون عُلِم أنه جواب قسم، فكان الجواب هنا هو المغني عن القسم، وليس المغني عنه (جير) فيما رآه ناظر الجيش[٣].

قلت: يمكن أن يُقال إنّ (جير) يجري مجرى القسم تارة فيغني عنه، وتارة لا يجري مجراه، بل يكون حرف جواب، ذلك أنه إذا صُرّحَ بالقسم بعده لم يكن مغنيًا عنه، وإلا كان جمعا بين العِوض والمُعوّض عنه، وقد ذكر ابن بابشاذ أنه يصرح معه بالقسم قليلا[٤]، ومن أمثلة ابن مالك: جيرِ والله[٥]، فهو هنا حرف جواب، والمعنى: نعم والله. وكذا إن لم يكن القسم مفهوما في الكلام، فلا يكون (جير) جاريًا مجراه؛ لعدم إرادته، وقد تقدم ذلك في كلام ابن مالك والرضي، فهو في هذه المواضع حرف جواب بمعنى (نعَمْ).

فإن دل الدليل على القسم، ولم يصرح مع (جير) بالقسم كان هو نفسه جاريًا مجرى القسم، ومغنيًا عنه، ولا داعي لتقدير قسم بعده، وإنما أغنى عن القسم لأنه حرف تصديق، وفي التصديق توكيد وتوثيق كالقسم –كما قال الرضي–، فقولك: (جير لأفعلنّ) بمنزلة قولك: (والله لأفعلنّ)[٦]، أو لأنه حينئذ بمعنى (حقا)، وما كان بمعنى الحق يكون بمنزلة القسم[٧]، وكذا إن جُعِلَ ظرفًا بمعنى (أبدا)، أواسم فعل بمعنى

(١) يُنظر: ابن مالك، "التسهيل": ١٥٤؛ و"شرحه" له، ٣:٢١٩.
(٢) يُنظر: ابن مالك، " شرح التسهيل"، ٣:٢١٩.
(٣) يُنظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٦:٣١٤٣- ٣١٤٤.
(٤) يُنظر: ابن بابشاذ، "شرح المقدمة المحسبة"، ١:٢٦٥.
(٥) يُنظر: ابن مالك، " شرح التسهيل"، ٣:٢١٩.
(٦) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٤:٢١٧.
(٧) يُنظر: الأنباري، "الإنصاف"، ١:٣٣١؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٦: ٣١٤٣-
=

(أحقق)، أو كان حرفًا بمنزلة (إنّ)، ففي كل هذا جزم وتوكيد، فيشبه القسم في المعنى، وبهذا –أيضا– يمكن الجمع بين أقوال النحاة في معنى (جير)، والله أعلم.

المطلب الرابع: عَوْض

ذهب الخليل في العين إلى أنّ (عَوْض) حرف يجري مجرى القسم، وليس اسمًا للزمان؛ لأنه لو كان اسمًا للزمان لنُوِّن[١]، ونقل الصاحب بن عباد[٢]، وابن فارس[٣]، وأبو حيان[٤]، أنه يكون للقسم، وجعل الزجاجي نحو: "عوضَ لأفعلنّ" من نادر القسم[٥].

وفي حُلل البطليوسي أن (عوض) لمّا كثر أُجريَ مجرى أدوات القسم[٦].

ومنع ابن خروف[٧] أن يكون (عوض) مقسما به، واستدل لذلك باجتماعه مع المقسم به –وهو (أسحم)– في قول الأعشى[٨]:

=

٣١٤٤.

(١) يُنظر: الخليل، "العين"، مادة (عوض)؛ وابن فارس، "مقاييس اللغة"، مادة (عوض).

(٢) يُنظر: الصاحب، "المحيط في اللغة"، مادة (عوض).

(٣) يُنظر: أحمد بن فارس، "مقاييس اللغة"، مادة (عوض).

(٤) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١:٤٠٨.

(٥) يُنظر: الزجاجي، "الجمل"، ٧٤.

(٦) يُنظر: البطليوسي، "الحلل"، ٧١.

(٧) يُنظر: ابن خروف، "شرح الجمل"، ١:٥١٧.

(٨) من الطويل، ويُنظر: الأعشى، "ديوان الأعشى الكبير"؛ ٢٢٥، وله في: الزجاجي، "الجمل"، ٧٥؛ والبطليوسي، "الحلل"، ٧٠. والأعشى هنا يمدح المحلّق الكلابي (ولام المحلق تروى بالفتح وبالكسر، ينظر: البغدادي، "الخزانة"، ٧:١٥٤)، فيقول إن الكرم والمحلّق كالأخوين

=

رَضيعَيْ لِبَانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَحالَفا بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

وستأتي مناقشة استدلال ابن خروف حين يُتعرَّض لبيت الأعشى بعدُ.

وذكر الشلوبين[١] والرضي[٢] وابن أبي الربيع[٣] بأنّ لفظة (عوض) معوضة من القسم، ونصَّ ابن أبي الربيع على أنه لا يقال: عوض والله لأفعلن؛ لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه، وإن سُمِعَ فقليل، فيكون مما أتى على الأصل، ثم قال إنه لا يذكر منه شيئا[٤].

وذكر بعض النحاة أنّ (عوض) أكثر ما يُستعمل في القسم[٥]، وقد يُستعمل في غيره، ومن استعماله في غير القسم قول ربيعة الضبي[٦]:

هَذا ثَنائي بِمَا أَوْلَيْتَ مِنْ حَسَنٍ لا زِلْتَ عَوْضُ قَرِيرَ العَيْنِ مَحْسودا

ونقل أبو حيان أن ما ذكره الزجاجي من استعمال (عوض) في القسم مذهب

=

اللذيْنِ رضعا ثديا واحدًا، وتحالفا ألا يفترقا أبدا. يُنظر: البطليوسي، "الحلل"، ٧١.

(١) يُنظر: الشلوبين، "شرح الجزولية"، ٨٦٩:٢.

(٢) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٣١٧:٤.

(٣) يُنظر: ابن أبي الربيع، "البسيط"،٩٤٧:٢؛ و"الملخص" له، ٥٣٨:١.

(٤) يُنظر: ابن أبي الربيع، "الملخص"، ٥٣٨:١.

(٥) يُنظر: ابن يعيش، "شرح المفصّل"، ١٣٩:٣؛ والرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٢٢٦:٣، ٣١٧:٤.

(٦) من البسيط، ويُنظر: ربيعة بن مقروم الضبي، "ديوان ربيعة بن مقروم الضبي"، ٣٠؛ وله في: البغدادي، "الخزانة"، ١٠١:١٠؛ ولم ينسبه الرضي في شرحه على الكافية، ٣١٧:٤. وفي البيت دعاء للمخاطَب بأن يكون صاحب نعمة محسودًا عليها. يُنظر: البغدادي، "الخزانة"، ١٠٢:١٠.

كوفي، وأن القسم به لا يعرفه البصريون[١] – أي ما خلا الزجاجي.

قلت: والذين قالوا إن البصريين لا يعرفون القسم به ربما لم يسلموا بأن ما في العين –من كون (عوض) قسما– هو من كلام الخليل، ومقالة الخليل السابقة نُسِبت كذلك لليث[٢]، والقدحُ في نسبة ما في العين للخليل مشهورٌ[٣]، وليس هذا موضع بسطه، غير أن هذه المقالة فيها نظر، فهل يصح الحكم على (عوض) بأنه ليس باسم زمان لأنه غير منون؟ فمعلوم أن في أسماء الزمان ما لا يُنوّن، كـ (قطُّ) و(إذ) و(إذا) وغيرها، فهذه أسماء مبنية[٤]، فكذلك (عوض)، وقالوا في علة بناء (عوض) إنه ظرف بُنِيَ لقطعه عن الإضافة[٥]، والظروف لضعفها إذا قُطِعت عن الإضافة بُنيت[٦]، أو لأنه أشبه الحرف في الإبهام؛ لأن (عوض) يصدق على كل ما تأخر من زمان[٧]، ويبنى على الضم كبناء قبل وبعد، أو على الفتح لأنه أخف الحركات[٨]، والفتح

(١) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٤٠٨:١١.

(٢) يُنظر: الأزهري، "تهذيب اللغة"، مادة (عوض).

(٣) يُنظر: السيوطي، "المزهر"، ٧٦:١.

(٤) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ٢٨٥:٣ وما بعده.

(٥) يُنظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ١٣٩:٣، والرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٢٢٥:٣؛ وابن أبي الربيع، "البسيط"، ٩٤٦:٢.

(٦) يُنظر: ابن أبي الربيع، "البسيط"، ٩٤٦:٢.

(٧) يُنظر: السيوطي، "الهمع"، ٢١٥:٢.

(٨) يُنظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ١٣٩:٣؛ وابن أبي الربيع، "الملخص"، ٥٣٨:١؛ والسيوطي، "الهمع"، ٢١٥:٢.

أكثر[١]، ونُقِل الكسر عن المازني[٢]، وذكره الأنباري[٣].

وممن ذهب من المتأخرين إلى كون (عوض) كالقسم السيوطي[٤].

هذا وذهب آخرون[٥] كالكسائي[٦] وابن جني[٧] إلى أن (عوض) بمعنى الدهر والزمان، وسمي بذلك لأنه إذا ذهب زمان خلفه آخر فصار الخالف عوضا عن الذاهب[٨].

ونازع ناظر الجيش في أن يكون قسما، وقال إنه ظرف زمان فكيف يقسم به؟ ثم استدرك وقال إلا أن يقال إنه من المشترك بين المعنيين فهذا أمر آخر[٩]، أي أنه من المشترك اللفظي.

والذي يظهر أنه لا يمنع أن يكون (عوض) اسما للدهر، ويكون مع ذلك قسما، فيكون قسما من أحد وجهين، الأول أنه قسم بالدهر[١٠]، والثاني أن فيه معنى

(١) يُنظر: الأزهري، "تهذيب اللغة"، مادة (عوض).

(٢) يُنظر: البطليوسي، "الحلل"، ٧١؛ وابن خروف؛ "شرح الجمل"، ٥١٧:١.

(٣) يُنظر: الأنباري، "الإنصاف"، ٣٣٢:١.

(٤) يُنظر: السيوطي، "جمع الجوامع"، ١٤٠.

(٥) يُنظر: الخليل، "العين"، مادة (عوض).

(٦) يُنظر: الأزهري، "تهذيب اللغة"، مادة (عوض).

(٧) يُنظر: ابن جني، "الخصائص"، ١: ٢٦٥- ٢٦٦.

(٨) يُنظر: السابق.

(٩) يُنظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٣١٤٢:٦- ٣١٤٣.

(١٠) يُنظر: ابن سيدة، "المحكم"، مادة (عوض)؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١٢:٨.

التوكيد، كما أن القسم فيه معنى التوكيد، وممن ذكر ذلك الشلوبين[١] والرضي[٢] وابن أبي الربيع[٣]، ألا ترى أنك إذا قلت: (عوض لا آتيك) كان معناه: لا آتيك أبدا، أو البتة، وهو من التوكيد بمنزلة قولك: والله لا آتيك، فلذلك أغنى (عوض) عن القسم، مع ما تقدم من كثرة استعمال (عوض) مع القسم فيما ذكره بعض النحاة[٤].

وهو حينئذ يُعرب ظرفًا، غير أنّ في نحو: (عوض لأفعلنّ) إشكالا من وجهين[٥]، أحدهما: تقدم الظرف على الحرف الذي تُلقّي به القسم، وهو اللام هنا، والحرف الذي يتلقى به القسم له الصدارة، ولا يعمل ما بعده فيما قبله، فيكون في قولك: (عوض لأفعلنّ) إعمال لما بعد اللام فيما قبلها، وهو غير جائز.

والثاني: إن قُدِّرَ الظرفُ مُؤخّرًا على اعتبار أن الظرف على نية التأخير –وإن تقدم على عامله– لم يصحّ تأخره كذلك عن (لأفعلنّ)، إذ لا يجوز: لأفعلنّ عوض.

وأجاب ابن أبي الربيع عن الوجه الأول بأن (عوض) في قولك: (عوض لأفعلنّ) لا يتعلق بالفعل المذكور، وإنما يتعلق بفعل مفهوم من الكلام، وتقديره: ألزم نفسي فِعلَ ذلك[٦]، وأجاب الرضي[٧] وابن أبي الربيع[٨] عن الوجه الثاني بأن (عوض) لمّا كان جاريا مجرى القسم لم يجز تأخره عن جوابه، كما لا يتأخر القسم عن جوابه،

(١) يُنظر: الشلوبين، "شرح الجزولية"، ٢:٨٦٩.
(٢) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٤:٣١٧.
(٣) يُنظر: ابن أبي الربيع، "البسيط"، ٢:٩٤٧.
(٤) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٤:٣١٧.
(٥) يُنظر: ابن أبي الربيع، "البسيط"، ٢:٩٤٧.
(٦) يُنظر: السابق.
(٧) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٤:٣١٧.
(٨) يُنظر: ابن أبي الربيع، "البسيط"، ٢:٩٤٧.

وشَبَّهه ابن أبي الربيع بتقديم الظرف في نحو: "أين جلست"؟ فكما أن الظرفَ التزم تقديمه هنا لمكان الاستفهام، فكذلك يلتزم تقديم (عوض) هنا لمكان القسَم من حيث كان عِوَضا عنه(١).

وفي المسألة جواب آخر، وهو جواز أن يتعلق المعمول هنا بالفعل المتأخر، فأجاز الفراء مثلا في قراءة: "قال فالحقَّ والحقَّ أقول. لأملأنّ"(٢)، أن يكون لفظ الحق الأول منصوبا بِـ: (لأملأنّ)، كما تقول: حقًّا لآتينّك(٣).

وأجاز ابن مالك تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلقين بجواب القسم عليه، واستشهد ببيت الأعشى السابق(٤)، وكذلك ذكر ابن هشام جواز تقديم (عوض) في مثل هذا الموضع لأن الظرف يُتوسَّع فيه(٥).

وذكر أبو حيان أن أصحابه النحاة –ويريد بهم المغاربة(٦)– يمنعون تقديم المعمول مطلقا على اللام التي يتلقى بها جواب القسم إن كان الجواب مضارعا(٧).

قلت: والظاهر أن تقديم المعمول على جواب القسم يُقتصر على المعمول إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فيجوز تعليق (عوض) بـ (لأفعلنّ) في (عوض لأفعلنّ) ونحوه إعمالا لأصل مهم عند النحاة، وهو أن الظروف والمجرورات يُتوسع فيها ما لا

(١) يُنظر: السابق.

(٢) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر والكسائي. يُنظر: ابن مجاهد، "السبعة في القراءات"، ٥٥٧.

(٣) يُنظر: الفراء، "معاني القرآن"، ٢: ٤١٢– ٤١٣.

(٤) يُنظر: ابن مالك، "التسهيل"، ١٥٤، و"شرحه" له: ٢١٨:٣.

(٥) يُنظر: ابن هشام، "مغني اللبيب"، ١٥٧:٣، ٢٦٢:٦.

(٦) يُنظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٣١٣٨:٦، ٣٥٢٠:٧.

(٧) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٤٠٤:١١، و"الارتشاف" له، ١٧٨٧:٤.

يُتوسع في غيرها[١]، ويؤدي إعمال هذا الأصل هنا إلى إعمال أصل آخر كذلك، وهو أن الأصل عدم التقدير[٢]؛ لأن في القول بجواز التقديم هنا مندوحة عن القول بأنّ الظرف متعلق بفعل مقدر، فالصواب فيما يظهر تعليق (عوض) بالفعل المتأخر، مراعاة للأصول المتقدمة.

و(عوض) في قول الأعشى[٣]:

رَضيعَيْ لِبَانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَحالَفا بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

فيه ثلاثة أقوال، فقيل: إنه يجري مجرى القسم[٤]، وقيل: من أسماء الدهر[٥]، وقيل: اسم صنم[٦]، على أنّه إن جُعِلَ من أسماء الدهر وكان المراد القسم بالدهر، أو جُعِل اسمًا للصنم مُقسَمًا به، فإنّه يُعرب حينئذ إعراب المُقسَم به المحذوف منه حرف القسم، فيجوز في إعرابه الرفع والنصب والجر، فالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف[٧]، أو خبر مبتدؤه محذوف[٨]، ومن المهم هنا الإشارة إلى ما ذكره ناظر الجيش من أن الرفع وقع ابتداء، فلا يقال إن الاسم كان مجرورا ثم ارتفع بعد حذف الجار[٩]، وقد

(١) يُنظر: ابن هشام، "مغني اللبيب"، ٦:٧٠٣.

(٢) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢:٣٧٣؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٢:٨٨٢.

(٣) تقدّمَ تخريجه.

(٤) يُنظر: ابن منظور، "لسان العرب"، مادة (عوض).

(٥) يُنظر: البطليوسي، "الحلل"، ٧١.

(٦) يُنظر: الصاحب، "المحيط في اللغة"، مادة (عوض)؛ والبطليوسي، "الحلل"، ٧١؛ وابن منظور، "لسان العرب"، مادة (عوض).

(٧) يُنظر: البطليوسي، "الحلل"، ٧٣؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١:٤٠٨.

(٨) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١:٤٠٨.

(٩) يُنظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٦:٣٠٨٣.

تقدمت مقالته هذه عند الكلام في (جير).

والنصب على إضمار فعل[١]، أو على نزع الخافض[٢]، والجر ذكره البطليوسي، وقال إنه أضعف الوجوه[٣]. قلت: وإنما كان أضعف الوجوه لأن الجر بحرف القسم محذوفا يكون مع اسم الله –تعالى– خاصة على مذهب البصريين[٤]، بل إنّ بعض النحاة كالشلوبين جعل إضمار الحرف مع إعماله شاذا حتى مع كون المقسم به الاسمَ الكريمَ[٥]، وجعله ابن مالك ضعيفا[٦]، وأجاز الكوفيون جر كل مقسم به بالحرف محذوفًا[٧].

وعُلم مما سبق من أقوال في (عوض) أنّ (أسحم) لا يتعيّن فيه أن يكون قسمًا، بل نصّ بعضهم على أن (أسحم) ليس هو المُقسَم به[٨]، ، فسقطَ بذلك استدلال ابن خروف على منع كون (عوض) قسَمًا لاجتماعه مع (أسحم) المُقسم به؛ لأنه يجوز في (بأسحم) أن تكون باؤه بمعنى (في) لا أن تكون باء القسم، ويكون المعنى: في أسحم داجٍ، أي: في ليلٍ داجٍ[٩].

(١) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١:٤٠٨.

(٢) يُنظر: البطليوسي، "الحلل"، ٧٣.

(٣) يُنظر: السابق.

(٤) يُنظر: ابن الخباز، "توجيه اللمع"، ٤٧٧.

(٥) يُنظر: الشلوبين، "التوطئة"، ٢٥٦.

(٦) يُنظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٢: ٨٦٠– ٨٦١.

(٧) يُنظر: العكبري، "اللباب"، ١:٣٧٧؛ وابن الخباز، "توجيه اللمع"، ٤٧٧؛ والرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٤:٣٠٢.

(٨) يُنظر: البطليوسي، "الحلل"، ٧٣.

(٩) يُنظر: السابق.

وعلى التسليم بأن (أسحم) هو القسم، فإن بعض من قال ذلك جعل (عوض) حينئذ ظرفًا[١]، فليس فيه اجتماع قسمين، ، وقد مرّ أنه يجوز استعمال (عوض) في غير القسم.

ولهذه الاحتمالات لم ينهض بيت الأعشى دليلا على ما منعه ابن خروف، ومعلوم أن الدليل متى دخله الاحتمال سقط به الاستدلال[٢].

المطلب الخامس: أفعال القلوب

أفعال القلوب يدخل فيها ما كان من باب (ظنّ وأخواتها)، وما لم يكن من هذا الباب، نحو (بدا) و(خفتُ).

فأما ما كان من باب (ظنّ وأخواتها) فقد ذكر جماعة من النحاة كالأخفش[٣] والفارسي[٤] وابن عصفور[٥] أنّ هذه الأفعال تجري مجرى القسم، ولذلك منع الأخفش[٦] والجرمي[٧] أن يُقتصَر على فاعلها دون ذكر مفعوليها، ووجَّهَ الفارسيُّ المنعَ بأنّ هذه الأفعال تجري مجرى القسم، ولذلك يُتلقى جوابها بالحروف التي يُتلقى بها جواب القسم، مثل (ما) في قوله تعالى: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٤٨﴾﴾[فصلت:

(١) يُنظر: البطليوسي، "الحلل"، ٧٣.

(٢) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١٦٦:١، ١٤٥:٣، ٢٤٣:٤، ٢٦٠:٨؛ السيوطي، "الاقتراح"، ١٣١.

(٣) يُنظر: ابن عصفور، "شرح الجمل"، ٣١١:١. وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٩:٦.

(٤) يُنظر: الفارسي، "التعليقة"، ١٠٩:٢؛ و"المسائل الحلبيات" له، ٧٢– ٧٣.

(٥) يُنظر: ابن عصفور، "شرح الجمل"، ٣٢٣:١، ٥٣١.

(٦) يُنظر: الأخفش، "معاني القرآن"، ٢٤١:١.

(٧) يُنظر: الفارسي، "المسائل الحلبيات"، ٧٢– ٧٣.

٤٨]، ومثل اللام فيما أنشده سيبويه للبيد[١]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنَّ المنايا لا تَطيشُ سِهامُها

وقال سيبويه إن معناه: والله لتأتينّ، وحكى عن العرب: "أظنّ لَتسبقنَّني" و"أظنّ ليقومَنّ"[٢].

فكما أن القسم –فيما قاله الفارسي موجها المنعَ– يحتاج إلى جواب، فكذلك هذه الأفعال تحتاج إلى المفعولين احتياج القسم إلى جوابه، فيمتنع حذفهما؛ لأن هذه الأفعال بمنزلة القسم، ومفعولاتها بمنزلة الجواب[٣].

وناقش ابن عصفور هذه العلة، فقال إنها لا تصلح للتعليل لحذف مفعولي هذه الأفعال؛ لأن العرب لا تجريها مجرى القسم دائما، فما الذي يمنع من حذف مفعوليها في الحال التي لا تجري فيها مجرى القسم؟[٤] وذكرَ أنها إذا جرت مجرى القسم تُلقيت بالذي يُتلقى به القسم، فقولك: (علمتُ ليقومنّ) و (ظننتُ لقد قام) بمنزلة قولك: (والله ليقومنّ)، و(والله لقد قام)[٥].

وعلَّلَ ابنُ جني لإجراء العِلم مجرى القسم بأنّ كلًّا منهما فيه إثبات وتوكيد، ومما

(١) من الكامل، ويُنظر: لبيد، "ديوان لبيد"، ١٧١؛ وله في: سيبويه: الكتاب، ٣: ١٠٩–١١٠؛ ولم ينسبه الفارسي في "المسائل الحلبيات"، ٧٣. وطاش السهم إذا لم يُصِب الرَّمِيَّة بل وقع حولها. يُنظر: البغدادي، "شرح أبيات المغني"، ٦:٢٣٣. ويفوت الاستشهاد برواية الديوان لأنّ صدر البيت فيه:

صَادَفْنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصَبْنَها

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ٣:١١٠.

(٣) يُنظر: الفارسي، "المسائل الحلبيات"، ٧٢– ٧٣.

(٤) يُنظر: ابن عصفور، "شرح الجمل"، ١:٣١١.

(٥) يُنظر: السابق، ١:٣٢٣.

استشهد به على كون العلم كالقسم بيت لبيد السابق[١]، واستشهد به على ذلك – أيضا– ابن عصفور مصرّحًا بأن أفعال القلوب كلها قد تجري مجرى القسم[٢].

وبيت لبيد ذكره –أيضا– الرضي[٣] وابن هشام[٤] مستشهدين به على إجراء (عَلِمَ) مجرى القسم.

ومن عدم إجراء هذه الأفعال مجرى القسَم عند بعض النحاة ما ذكره الفارسي في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾[البقرة: ١٠٢]، فهو –وإن كان يرى جريان هذه الأفعال مجرى القسم في بعض المواضع كما تقدم– يبعد عنده أن يكون ﴿ عَلِمُواْ ﴾ في الآية قائما مقام القسم؛ لِما يلزم منه من دخول قسم على قسم، فالقسَم الأول هو المضمر قبل ﴿ لَقَدْ ﴾ والتقدير: والله لقد علموا، وجواب هذا القسم: ﴿لَقَدْ عَلِمُواْ ﴾، والقسَم الثاني هو ﴿ عَلِمُواْ ﴾ نفسه، وجوابه إما﴿ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ ﴾ في قول، وإما ﴿ مَا لَهُۥ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾ في قول، وأنت ترى كيف أن ﴿ عَلِمُواْ ﴾ الذي هو جواب للقسم المضمر صار نفسه قسما، وما يكون جواب قسم لا يصلح أن يكون قسما لما فيه من دخول القسم على القسم[٥].

ولذلك منع الخليل وسيبويه في قوله تعالى:

﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ ﴾ [الليل: ١-٢] أن تكون الواو الثانية واو قسم، بل هي واو عطف عندهما؛ لأنه لا يجوز أن يؤتى بقسم ثان دون أن يستوفي

(١) يُنظر: ابن جني، "التنبيه"، ٢٩٣.
(٢) يُنظر: ابن عصفور، "شرح الجمل"، ١:٥٣١.
(٣) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٤:١٦٠.
(٤) يُنظر: ابن هشام، "مغني اللبيب"، ٥:١٤٥.
(٥) يُنظر: الفارسي، "الإغفال"، ١:٣٩٨ وما بعده.

الأول جوابه[١].

فإن قيل إن ﴿ عَـٰلِمُواْ ﴾ ليس قسما حقيقة، بل هو جار مجراه، فليس في المسألة دخول قسم حقيقي على قسم حقيقي، وهذا مثل بيت لبيد السابق الذي أنشده سيبويه، فذكر الفارسيّ أنه لا يرى الحمل على ذلك حتى يسمع فيه شاهدا نثريّا[٢].

واختلف العلماء في موضع الجملة الاسمية الواقعة بعد الحروف التي يُتلقى بها القسم في نحو: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٤٨﴾ ﴾[فصلت: ٤٨]، و"علمتُ لسعدٌ منطلق"، فذهب سيبويه[٣] وغيره من البصريين[٤] إلى أن ما بعد هذه الحروف في محل نصب، وهذه الأفعال حينئذ معلقة عن العمل، ومعنى التعليق فيها أنها لا تعمل في اللفظ، وإنما تعمل في المحل وحده[٥]، وقد علقت هذه الحروفُ تلك الأفعال عن العمل لأن هذه الحروف لها الصدر، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها[٦].

ونُقِلَ عن الكوفيين أنهم يضمرون قسما بين هذه الأفعال والحروف، فعلى هذا لا يكون للجمل التي بعد هذه الحروف موضع؛ لأن جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب[٧]، وذكر أبو حيان أن مذهبهم محتمل إلا أن يكون قد سُمع: "علمتُ

(١) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣:٥٠١؛ وابن عصفور، "شرح الجمل"، ١: ٥٣٠– ٥٣١.
(٢) يُنظر: الفارسي، "الإغفال"، ١: ٤٠٢– ٤٠٣.
(٣) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ١: ٢٣٦– ٢٣٧.
(٤) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٦:٨٥.
(٥) يُنظر: الفارسي، "التعليقة"، ١:١٥٤، ٢:١٠٩.
(٦) يُنظر: ابن الناظم، "شرح ابن الناظم"، ١٤٩.
(٧) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٦:٨٦.

لسعدٌ منطلق وبكرًا جالسا" فيكون ذلك السماع حجةً عليهم[١]. قلت: لأن "سعد منطلق" حينئذ في موضع نصب وإلا ما عُطِف عليه المنصوب: "بكرا جالسا"، فيبطل حينئذ قول الكوفيين إنّ الجملة التي بعد الحرف لا موضع لها من الإعراب.

ومنهم من ذكر أن جملة القسم المضمر وجوابه في محل نصب لأفعال الظن[٢]، ورُدّ هذا المذهب بأنه إن كان الحرف المتلقى به الجواب (ما) و(لا) فإنه لا يجوز حذف القسم معهما، إذ لا يُفهم القسم إذا حذف مع أحدهما، بخلاف حذفه مع اللام وإنّ، فإنه سائغ؛ إذ لا يكونان إلا في القسم[٣].

ونقل أبو حيان عن أصحابه المغاربة أنهم يرون تضمن هذه الأفعال معنى القسم، وتكون حينئذ معلقة عن العمل[٤].

وصحّحَ ابن عصفور الرأي القائل بأن تلك الجمل لا موضع لها من الإعراب؛ لأن هذه الأفعال —وإن كانت متعدية– ضُمّنت معنى ما لم يتعدّ[٥]. قلت: يريد أنها تضمنت معنى فعل القسم مثل (حلفت)، وفعل القسم لا يصل للمفعول به، فكذلك ما تضمن معناه.

ورده أبو حيان، وقال إنه ضعيف جدا؛ لأن هذه الأفعال تطلب معمولا وليست كالقسم من كل جهة[٦].

وهل القسم مقدّر بعد أفعال القلوب هذه أم أنها نفسها تجري مجراه وتغني عنه

(١) يُنظر: السابق.
(٢) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٦:٨٧.
(٣) يُنظر: السابق.
(٤) يُنظر: السابق، ٦:٨٦.
(٥) يُنظر: ابن عصفور، "شرح الجمل"، ١:٣٢٣.
(٦) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٦:٨٦.

فلا يحتاج لتقدير قسم بعدها؟ قولان، وتقدم أنه نُقِل القول الأول عن الكوفيين، وذهب الفارسيّ إلى القول الثاني، ولم يُجِز تقدير القسم بعدها، وحجته في ذلك أنك إذا أضمرت القسم بين (علم) والجملة التي بعده لم يعمل فيها (علم) إن كانت جملة فعلية؛ لأنه لا يدخل على الجمل الفعلية، وإن كانت جملة اسمية فإنها في موضع نصب بـ (علم)، فخرجت عن القسم، وهي حينئذ تخرج –أيضًا– عما وضع له القسم من كونه مؤكِّدا لغيره، فيصير القسم حين يكون في موضع المفعولين قائما بنفسه، وصالحا للاقتصار عليه كما يصلح الاقتصار على المفعولين؛ إذ أصلهما المبتدأ والخبر، فلَكَ في نحو: "علمت خالدا نائما" أن تقول مقتصرا على أصل المفعولين: "خالد نائم". وأيضا فإنه لو وضع القسم موضع المفعولين لصح أن يوصل به (الذي)، وأن توصف به النكرة، وهذا كله عند الفارسي شنيع ممتنع، فلمَّا لم يصح أن يكون للقسم جواب يدل عليه إن أضمر لم يصح إضماره في هذا الموضع ونحوه(١).

و(علِمَ) عند ابن مالك مغنية عن القسم(٢).

وقد ذكر ابن هشام القولين –أي تقدير القسم بعد أفعال القلوب أو إجراؤها مجراه– وذكر أنه على القول الأول تكون جملة القسم المضمر وجوابه في محل نصب، وعلى الثاني تكون الجملة لا محل لها من الإعراب شأنها في ذلك شأن الجمل التي تكون جوابا للقسم(٣).

ومما يُذكر في هذا الباب: "يعلم الله لأفعلنّ"، و"علم الله لأفعلنّ"، ومعناه عند

(١) يُنظر: الفارسي، "الإغفال"، ١: ٤٠٠– ٤٠١.
(٢) يُنظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٢: ٨٥٧.
(٣) يُنظر: ابن هشام، "تخليص الشواهد"، ٤٥٣.

سيبويه: "والله لأفعلنّ"(١)، وذكر المبرد أنّ فيه معنى القسم؛ لأنّك حين تقول: (عِلِمَ الله) فأنت تستشهد(٢). ونُقِلَ عن الفارسيّ أن هذا يشبه القسم من حيث إنّ فيه تأكيدا للخبر الذي يكون بعده، ولذا أجيب بجوابه، ولكن ليس فيه قسم ملفوظ ولا مقدر(٣). وعن ابن خروف أنّ (عَلِمَ) لا يجري مجرى القسم إلا مع اسم الله سبحانه، وقصرَه على السماع(٤)، وقال الرضي(٥) إنّ (عِلِمَ الله) قد يجري مجرى القسم فيُجاب بما يجاب به، وتأتي (إنّ) بعده مكسورة، وذلك نحو: عِلِمَ الله إنّك فائز، أي: والله إنك فائز.

وأما ما ليس من باب (ظن وأخواتها) من أفعال القلوب فمثاله: (بدا)، وقد أُجريَ هذا الفعل مجرى القسَم –أيضا–(٦)، ومن إجرائه مجراه أنه أجيب بما يُجاب به القسم، قال تعالى:

﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ٣٥ ﴾ [يوسف:٣٥]، قال ابن هشام بعد أن ذكر هذه الآية إنّ ﴿ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾ يجوز أن يكون جوابا للقسم لأنّ أفعال القلوب تجري مجرى القسم لإفادتها التحقيق(٧).

ومما حُمِلَ على (ظننتُ): خِفتُ، ومنه الحديث: "أمرتُ بالسواك حتى خفتُ

(١) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣:٥٠٤.
(٢) يُنظر: المبرد، "المقتضب"، ٢:٣٢٤.
(٣) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١: ٣٣٢؛ و"الارتشاف" له، ٤:١٧٦٤.
(٤) يُنظر: السابق.
(٥) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٤:١٦١.
(٦) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣:١١٠؛ والفراء، "معاني القرآن"، ٢:٣١؛ والرماني، "شرح الكتاب"، ٤:١٨٣٩؛ وابن عصفور، "شرح الجمل"، ١:٣٢٣.
(٧) يُنظر: ابن هشام، "مغني اللبيب"، ٥:١١٥.

لأدْرَدَنَّ"[١]، فذكر العلماء أنّ خفتُ هنا بمعنى (ظننتُ)، ومنهم: الفراء[٢]، وثعلب[٣]، والجوهري، وهو بعد أن ذكر أنّ (خفتُ) في الحديث مُرادٌ به الظنّ قال إنّ العرب تجعل الظن كاليمين وتذهب به مذهبه، فيُجاب الظن بجواب اليمين[٤]. قلت: ويُروى –أيضا–: "حتى ظننتُ أني سَأَدْرَد"[٥] فهذا يؤيد قولهم إنّ الخوف كالظن.

وذكر ابن مالك[٦] أنّ (خفتُ) يجري مجرى القسم، لكن لم يبيّن وجه ذلك، ولعلّ الوجه فيه ما تقدّم.

فإن قلتَ: فإنّه صحّ إجراء (علِمَ) وأخواتها من أفعال اليقين مجرى القسم لِما فيها من معنى التأكيد الذي في القسم، فكيف صحّ ذلك في (ظنّ) وأفعال الرجحان؟ قلتُ: إنّ أفعال الرجحان وأفعال اليقين كلها من باب واحد، فحُمِلَ ما ليس فيه معنى اليقين على ما فيه معنى اليقين طردًا للباب، مع أنّ بعض أفعال الرجحان جاء

(١) الرجل الأدرد الذي لا سنّ في فمه. يُنظر: الجوهري، "الصحاح"، مادة (درد). ولم أعثر على هذه الرواية في كتب الحديث، لكن ذكر الألباني رواية: "أمرتُ بالسواك حتى خفتُ على أسناني"، وقال إنّ إسناده ضعيف، لكن له شواهد ترقّيه للصحة، ومنها: "لزمتُ السواك حتى خشيتُ أن يدردني". أي: يسقط أسناني. يُنظر: الألباني، "السلسلة الصحيحة"، ٧٧:٤، رقم الحديث: ١٥٥٦.

(٢) يُنظر: الفراء، "معاني القرآن"، ١٤٦:١، ٢٦٦.

(٣) يُنظر: ثعلب، "مجالس ثعلب"، ١٥٣.

(٤) يُنظر: الجوهري، "الصحاح"، مادة (درد).

(٥) يُروى من طريق عُبيد بن واقد، وقال الألباني إنّ عبيدا ضعيف، لكن تقدم أنّ للحديث شواهد تُرقّيه للصحة. يُنظر: الألباني، "السلسلة الصحيحة"، ٧٧:٤، رقم الحديث: ١٥٥٦.

(٦) يُنظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٨٥٨:٢.

بمعنى اليقين[1]، نحو: (ظنّ) في قوله تعالى:

﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ﴾[التوبة:١١٨]، و(خال) في قول النمر بن تولب[2]:

دَعاني العَذارى عَمَّهُنّ وخِلْتُني لِيَ اسمٌ فلا أُدْعى بِهِ وهْوَ أوّلُ

وغير ذلك، وجاء العكس –أيضا–، فاستعمل رأى بمعنى الرجحان[3] في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ۝٦ ﴾[المعارج:٦]، وأنت ترى أنّ هذه الأفعال حُمِل بعضها على بعض، فساغ لذلك أن تُحمل أفعال الرجحان على أفعال اليقين في الجريان مجرى القسم.

وذكر سيبويه أنّ (أظنّ ليقومنّ) بمنزلة علمتُ[4]. وقال الرمّاني إنّ الظنّ كالعلم في القوة، ولذا يجوز: "أظنّ لأفوزنّ"، ولا يجوز: "أشك لأفوزنّ"؛ لأن وقوع المظنون يُؤكَّد، ووقوع المشكوك لا يُؤكَّد[5].

(١) يُنظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٥٤٢:٢ وما بعده.

(٢) من الطويل، ويُنظر: النمر بن تولب، "ديوان النمر بن تولب"، ١٠١. ولم ينسبه ابن مالك في: "شرح التسهيل"، ٨١:٢، ولا في: "شرح الكافية الشافية"، ٥٤٤:٢، والرواية فيهما: (الغواني) مكان (العذارى)، ورواية الديوان هي المثبتة في المتن، وهي كذلك عند أبي حيان لكن بلفظ (ولا أدعى) في "التذييل والتكميل"، ٣٦:٦، ولم ينسبه. والعذارى: الأبكار، ومعنى البيت أنّ الشاعر يُنكر عليهنّ دعاءهنّ إياه: عمهنّ، وأنهنّ يتركن دعاءه باسمه الذي كان يُدعى به وهو شاب. يُنظر: البغدادي، "شرح أبيات المغني"، ٣٤١:٧.

(٣) يُنظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٥٤٣:٢ وما بعده.

(٤) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ١١٠:٣.

(٥) يُنظر: الرماني، "شرح الكتاب"، ١٨٣٩:٤.

المطلب السادس: عَمْرَكَ الله

جاء في العين أنه يقال: "عَمْرَكَ الله أن تفعل" إذا حلَّفتَه بالله أو سألتَ اللهَ له طول العمر(١)، ونُقِل عن الكسائي أنّه يمين بغير واو(٢)، أي كأنّه قيل: وعَمْرِكَ اللهَ، أي وعبادتِك اللهَ، وهذا أحد المعاني التي قيلت فيه وستأتي معانٍ أخرُ له، ويقال: زيدٌ يعمر ربَّه أي يصوم ويصلي(٣)، ومعنى العبادة فيه نقله ثعلب عن ابن الأعرابي(٤).

وذكر المبرّد(٥) والزجاجي(٦) أنّ فيه معنى القسم، وعدّه المبرد في المصادر التي تُنصب في القسم بأفعالها، ومثاله: "عمرَك الله لا تخرجْ"(٧).

وقال ابن فارس في المجمل إن تأويل (عَمْرَكَ الله) في الأيمان على معنى: سألتُ الله أن يعمرك بمعنى يطيل بقاءك(٨)، وقال في المقاييس إنّ معنى (عَمْرَكَ الله) أي أُعَمِّرُكَ اللهَ أن تفعلَ، أي أذكِّرُك إياه، فتحلِّفه وتسأل الله أن يطيل عمره(٩).

ومثَّل ابن سيدة في المخصص بِـ " عَمْرَكَ اللهَ افعل كذا"، وذكر –أيضا–: "أعمرُك الله أن تفعل" بالمعنى نفسه المذكور في العين ومقاييس ابن فارس وهو تحليف

(١) يُنظر: الخليل، "العين"، مادة (عمر).
(٢) يُنظر: الأزهري، "تهذيب اللغة"، مادة (عمر)؛ و"الزاهر" له، ١٣٢.
(٣) يُنظر: الأزهري، "الزاهر"، ١٣٢.
(٤) يُنظر: الأزهري، "تهذيب اللغة"، مادة (عمر).
(٥) يُنظر: المبرد، "المقتضب"، ٢: ٣٢٤– ٣٢٥.
(٦) يُنظر: الزجاجي، "اللامات"، ٨٤.
(٧) يُنظر: المبرد، "المقتضب"، ٢: ٣٢٤– ٣٢٥.
(٨) يُنظر: ابن فارس. "مجمل اللغة"، مادة (عمر).
(٩) يُنظر: ابن فارس، "مقاييس اللغة"، مادة (عمر).

المخاطَب وسؤال الله طولَ العمر له[١]، وذكر (عَمْرَكَ الله) في موضع آخر من المخصص مع ألفاظ فيها معنى القسم، ومثَّل له بِـ: " عَمْرَكَ الله لأفعلنّ"، وقال إنّ معناه: عمَّرْتُك اللهَ[٢].

وجعل أبو البركات (عَمْرَكَ الله) من الأيمان حين ذكرَ استعمال (لمّا) بمعنى (إلا)، فقال إنها تستعمل بهذا المعنى في الأيمان فقط، ومثّل لذلك بِـ: " عَمْرَكَ اللهَ لمّا فعلت"، أي إلا فعلت[٣].

و(عَمْرَكَ الله) مصدر عند ابن يعيش، وذكر في الجزء الأول من شرح المفصل أنه استُعمل في معنى القسم لا غير[٤]، لكنّه في الجزء الخامس من الكتاب نفسه ذكر له استعمالا بمعنى السؤال، وقال إنّ القسم في ذلك الموضع غير مراد[٥]، وسيأتي.

وقال ابن مالك إنّ (عَمْرَكَ اللهَ) مُضمّنٌ معنى القسم الطلبي[٦]، وقال –أيضا– إنه مُضمّنٌ معنى (استحلفتُ) مخصوصًا بالطلب[٧].

ومن المتأخرين الذين ذكروا اختصاص (عَمْرَك الله) بالقسم الألوسي[٨].

وبعد أن عيّنَ البحثُ بعض مَن ذكر مِن العلماء استعمال (عَمْرَك الله) في القسم يبيّن الآن معناه عند طائفة منهم، فمعنى (عَمْرَكَ الله) عند الفارسيّ: "عمَّرتُكَ

(١) يُنظر: ابن سيدة، "المخصص"، ١:١٨٠.
(٢) يُنظر: السابق، ٤: ٧٤– ٧٥.
(٣) يُنظر: الأنباري، "الإنصاف"، ١:١٦٠.
(٤) يُنظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ١: ٢٩٥– ٢٩٦.
(٥) يُنظر: السابق، ٥: ٢٤٥– ٢٤٦.
(٦) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣:١٩٧، وسيأتي بيان معنى القسم الطلبي.
(٧) يُنظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٢:٨٦٩.
(٨) يُنظر: الألوسي، "روح المعاني"، ١٠:٨.

الله تعميرًا مثلَ تعميرِكَ إيّاه نفسَك"[١]، وشرَحَهُ ابن الشجري بأن المعنى: سألته أن يُعمِّركَ كما تسأله أنت أن يُعمِّرَ نفسَك، ثم ذكر أنهم حذفوا (عمّرتُكَ اللهَ)، وحذفوا بعد ذلك (تعميرًا) الموصوف استغناءً عنه بصفته وهو (مثل)، ثم بقي: (تعميركَ إياه نفسك)، ثم وُضِع الاسم الكريم مكان (إياه) من قبيل وضع الاسم الظاهر موضع الضمير، فصار: (تعميركَ اللهَ نفسَك)، والمصدر يتعدى لمفعولين كما يتعدى لهما فعله (عمَّرَ)، وهو مثل (أعطى) في هذا التعدي، فجاز حذف المفعول الثاني منه وهو (نفسك) كما جاز حذف المفعول الثاني في (أعطى)، ثم حُذِفت الزوائد من التعمير، وهي التاء والياء، فبقي اللفظ على (عَمْركَ الله)[٢].

وذكر السيرافي في معنى عمّرتُكَ اللهَ: أي ذكّرتُكَ به، وطلبتُ منك به، ومثله: قعدَك الله –وسيأتي الكلام عنه مفصلا–، ونشدتك الله كذلك، وهو الأصل فيه؛ لأنه من نشد الرجل الشيء أو الضالة إذا طلبهما، وجُعِل (عَمْركَ الله) في معنى الطلب ولذلك يُجاب بالاستفهام والأمر والنهي وإلاّ ولَمّا وأنْ، ويلاحظ وقوع الطلب في الجواب لأنه بمعنى السؤال والاستدعاء فناسب ما في " عَمْركَ الله" من معنى الطلب[٣].

وقال الجوهري إنّ معنى (عَمْركَ اللهَ) في قول ابن أبي ربيعة[٤]:

(١) يُنظر: الفارسي، "المسائل الشيرازيات"، ١:٥٥.

(٢) يُنظر: ابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ٢: ١١٠– ١١١.

(٣) يُنظر: السيرافي، "شرح الكتاب"، ٢: ٢١٥– ٢١٧.

(٤) من الخفيف، ويُنظر: عمر بن أبي ربيعة، "ديوان عمر بن أبي ربيعة"، ٣٩٧؛ وله في: الجوهري، "الصحاح"، مادة (عمر)؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٥:٢٤٥. والثريا اسم امرأة كان يتشبب بها عمرو، وسهيل اسم رجل تزوَّجَها، والمرأة شامية، والرجل يماني، وهي جميلة وهو قبيح، فالشاعر يسأل الذي أنكح الثريا وزوَّجَها سهيلا، ويقول له: كيف =

أَيُّها المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلًا عَمْرَكَ اللهَ كَيْفَ يَلْتقيانِ

أي سألتُ اللهَ إطالة عمرك، والقسم هنا غير مراد[١]، وذكر ابن يعيش ذلك – أيضا– حين أنشد هذا البيت[٢]، وهذا يناقض ما تقدّمَ من قوله أنّ (عَمْرَكَ الله) لم يستعمل إلا في القسم، وخولف الجوهري فيما ذهب إليه من أن القسم غير مراد في هذا البيت[٣]، وقال الرضي إن القسمَ الذي في هذا البيت قسمُ السؤال[٤]. والمراد بقسم السؤال القسمُ الاستعطافي، ذلك أن القسم على نوعين[٥]: قسَمٌ استعطافي، وهو الذي يكون جوابه طلبا، كقولك: بالله أعطني، فالمقصود به استعطاف المخاطب[٦]، ولمّا كان فيه معنى السؤال وقع الطلب في جوابه[٧] كما مُثّل، ومرّ أن ابن مالك سماه القسم الطلبي، وهذا النوع لوقوع الطلب في جوابه لا يعده بعض

=

يلتقيان؟ والبيت فيه تورية، فالمعنى القريب الظاهر ثريا السماء، وسهيل للنجم المعروف، لكن هذا المعنى القريب غير مراد، والمعنى البعيد هو المراد، وهو الرجل والمرأة المذكوران. يُنظر: الحموي، "الخزانة"، ٢٤٩:٢. والبغدادي، "الخزانة"، ٢٩:٢.

(١) يُنظر: الجوهري، "الصحاح"، مادة (عمر).

(٢) يُنظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٥: ٢٤٥– ٢٤٦.

(٣) يُنظر: البغدادي، "خزانة الأدب"، ٢٨:٢.

(٤) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٣١٢:١.

(٥) يُنظر: أبو الفداء، "الكناش"، ٨٠:٢.

(٦) يُنظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢٥٨:٥.

(٧) يُنظر: السيرافي، "شرح الكتاب"، ٢: ٢١٦– ٢١٧؛ وابن الحاجب، "الإيضاح"، ٢٠٢:١. وفيه أنه لمعنى السؤال الذي فيه أجيب بالذي أجيب به قَسَمُ السؤال، لكنّ محقق الإيضاح ضبطه هكذا: قِسْمُ، والصحيح ما قدمتُه –إن شاء الله– بناءً على ما ذكرتُه في المتن من أنواع القسَم.

النحاة قسما[١]، وسيأتي تفصيل ذلك، ويظهر أن الجوهري لا يعد هذا النوع قسمًا ولذا لم يحمل (عَمْرَك الله) في البيت عليه. وقسَمٌ غير استعطافي، وهو الذي يُجاب بالخبر، كقولك: والله لقد قام سعدٌ.

وذكر أبو العلاء المعرّي أن معنى (عَمْرَكَ الله): حلَّفك بعَمره إذ قال: لعمر، ومعنى العمر: البقاء، و(عمّرتُك الله) بمعنى جعلتُك تحلف بعمره، أو تخدمه، ويحتمل أن يكون من عَمَرْتُ الديار، فيكون المعنى: بعمرك المنازل المشرَّفة بعبادة الله وذكره[٢].

وتعقّبه ابن الشجري، فقال إنّ ما ذكره أبو العلاء –من أن المعنى مأخوذ من عَمَرْتَ المسجد الحرام إذا زرتَه، وأنّ تقديره أذكّرك عمْرَكَ الله، أي أذكّرك خدمته؛ لأنّ الزيارة خدمة–مخالفٌ لأقوال الأئمة، وكذا ما ذكره من اشتقاق (عَمْرَكَ الله) من عمارة الديار وعمارة المنازل المشرَّفة بذكر الله، وإنما تمحّل له الاشتقاق المحال –كما قال ابن الشجري– فرارًا من غموض أقوال الأئمة فيه، فلم يظهر له وجه كلامهم، فخالف بذلك فحول العلماء من المتقدمين والمتأخرين[٣]. ومعنى (عَمْرَكَ الله) عند ابن الشجري أي: (سألتُ الله تعميرَك)[٤].

ومعنى (عمرَكَ الله) عند الشلوبين[٥] وابن عصفور[٦] أي: سألتُك ببقاء الله.

وممن قال –أيضا– إنّ المعنى: "سألتُ اللهَ تعميرك" ابنُ مالك، ثم قال إنّه ضُمِّنَ

(١) يُنظر: الفارسي، "المسائل الشيرازيات"،١:٥٦؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٥:٢٥٨؛ وأبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١: ٣٣٣– ٣٣٤.

(٢) يُنظر: المعري، "اللامع العزيزي"، ٣٩٠.

(٣) يُنظر: ابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ٢: ١١٢– ١١٣.

(٤) يُنظر: السابق، ٢: ١١١.

(٥) يُنظر: الشلوبين، "شرح الجزولية"، ٣:١٠٩٤.

(٦) يُنظر: ابن عصفور، "شرح الجمل"، ٢:٤١٢.

معنى القسم الطلبي[١]، ونبّه أبو حيان على أنه ينبغي أن يكون مراده بتقدير: "سألتُ الله تعميرَك" تفسير المعنى لا تفسير الإعراب، فإن أراد تفسير الإعراب فليس كذلك؛ لأنّ الاسم الكريم ليس منتصبًا بالفعل "سألتُ"، وإنما هو منتصب بإسقاط الخافض، والأصل: عمّرتُك بالله، أي ذكّرتك به تذكيرا يعمر القلب[٢].

وذكر ناظر الجيش[٣] أنّ قول ابن مالك إنّ (عَمْرَكَ اللهَ) ضُمّن معنى القسم الطلبي يؤيد أنه أراد تفسير المعنى، ويدفع أنه أراد تفسير الإعراب، ذلك أنّه بعد تضمنه معنى القسم يكون له حكم أفعال القسم، وأفعال القسم كما ذكر ابن مالك نفسه إذا حُذفت مع حذف حرف الجر تعدّت فنصبت المقسَم به[٤]، فعلى هذا لا يكون الاسم الكريم في (عمرك اللهَ) منتصبًا بـ (سألتُ) عنده، بل هو منصوب بـ: (عمّرتُك)، فيتعيّن أن يكون مراده بـ "سألتُ الله تعميرك" –كما قال ناظر الجيش– تفسير المعنى قبل أن يُضمّن معنى القسم[٥].

ونقل أبو حيان في معنى (عمرتك): أي "ذكَّرتُك بالله تذكيرًا يعمر القلب"[٦]، وتقدّم، وقال إنّ هذا القول هو مقصود العرب بهذا اللفظ، فاستعملوا "العَمْر" مصدرًا، وفتحوا أوله كما تفتح أوائل المصادر الثلاثية، واشتقوا منه الفعل، وهو (عمّرتك)، وردّ قول من قال إن العَمر بمعنى البقاء؛ لأن العَمر لو كان بمعنى البقاء

(١) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"،٣:١٩٧؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٢:٨٦٩.
(٢) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١:٣٣٥.
(٣) يُنظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٦:٣٠٧٦.
(٤) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"،٣:١٩٩؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٢:٨٦١.
(٥) يُنظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٦:٣٠٧٦.
(٦) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١:٣٥٣؛ و"الارتشاف" له، ٤: ١٧٩٤.

لقالوا: وبقاءِ الله، لكنهم لا يحلفون ببقائه بل بعظمته وعزته[١].

ونقل –أيضا– في معناه أنّ (عَمْرُكَ الله) بمعنى (تعميركَ الله)، وفَعْل يجيء بمعنى التفعيل، والمعنى: سألتُك بعَمْرِكَ كما تسألُ أنت اللهَ بعَمْرِه، فهو مصدر تشبيهي، كقولك: ضربتُكَ ضرْبَ سعْدٍ، أي ضربتُك مثلَ ضربِ سعد، فمعنى (عَمْرُكَ الله) على هذا: سألتُك بعَمْرِكَ سؤالَك اللهَ بعَمْرِه، أي مثل سؤالك اللهَ ببقائه، فـ (عَمْر) على هذا الوجه مضاف إلى الفاعل، وهو الكاف، والاسم الكريم منصوب بالمصدر، و(عَمْرَك) متعد لواحد؛ لأنّ عمَّرتُك –أيضًا– متعد لواحد. فإن قلتَ: عمَّرتُكَ اللهَ فالكاف مفعولة، والاسم الكريم منصوب بمصدر، كأنما قال: (عَمْرُكَ الله)، من قبيل حذف الموصول وبقاء الصلة[٢]، ولا يجوز إلا في الشعر[٣].

وتابع أبو حيان في بيان هذا الوجه الذي نقله فقال إنه يجوز –أيضا– أن يكون متعديا لاثنين على معنى: سألتُ الله تعميرَك سؤالَك إياه تعميرَك، أي مثل سؤالك إياه أن يعمّرك، فيكون في (عَمْرُكَ الله) وجهان، أحدهما: أن تكون الكاف فاعلة، على معنى: سؤالك اللهَ عَمْرَك، والمفعول الثاني محذوف. والثاني: أن تكون الكاف مفعولا به، على معنى: تعميرَكَ اللهَ، أي سؤالك إياه نفسَك، أي سؤالك إياه حفظَ نفسك، ثم قدمتَ نفسك فاتصل بالتعمير، فيكون: (عَمْرُكَ اللهَ) بمعنى (تعميرَكَ اللهَ) بالمعنى المشروح، فالكاف مفعولة، والاسم الكريم مفعول، فيكون المصدر متعديا

(١) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١:٣٥٣.

(٢) يظهر لي أنّ مراده أن يكون الأصل: (عمّرتُكَ عمْرَكَ اللهَ)، فَ (عمّرْتَك) متعد لواحد، ونصب الاسم الكريم بِـ (عمرك)، و(عمرك الله) في هذا التقدير هو من صلة (عمّرتُك)، أي تتمة له، لكن حُذف الموصول وبقيت الصلة.

(٣) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١: ٣٣٩.

لاثنين على هذا الوجه كما تعدى إليهما الفعل[١].

و(عَمْرَك الله) لا يتصرف[٢]، وعدم تصرفه أنه لا يكون مرفوعا ولا مجرورًا، بل يلزم النصب[٣] والإضافة لضمير المخاطب[٤].

وللعلماء في بيان الإعراب أقوال، فذُكِرَ أنّ الفعل الناصب لِـ (عَمْرَك الله) هو عمّرتُك الله[٥]، والأصل: عمَّرتُك الله تعميرًا[٦]، ثم جُعل العَمْر مكان التعمير[٧]، والمصادر ينوب بعضها عن بعض[٨]، وكأنّه قيل: "عمّرتُك عَمْرًا"[٩].

وأجاز المبرّد أن يكون الأصل: أقسمُ بعمرِكَ الله، أو وعَمْرِكَ الله، فحُذِفَ حرف الجر، فوصلَ الفعل بنفسه[١٠]، وجوّد ابن الخباز هذا الوجه وفضَّله على القول بالنصب على المصدرية[١١]. والتقديران السابقان لم يُصرّح بهما المبرد، بل ذكر (عَمْرَكَ اللهَ) مع (يمينَ اللهِ)، ووجَّهَ النصب فيه على تقدير: (بيمينِ الله)، أو (ويمينِ الله)، ثم

(١) يُنظر: السابق، ١١: ٣٣٩.

(٢) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ١:٣٢٢، ٣٤٩؛ والزمخشري، "المفصل"، ٥٧.

(٣) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ١:٣٢٢.

(٤) يُنظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٢:٨٧٥.

(٥) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ١:٣٢٢؛ والمبرد، "المقتضب"، ٢: ٣٢٧؛ والسيرافي، "شرح الكتاب"، ٢:٢١٥؛ وابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ٢:١٠٩.

(٦) يُنظر: المبرد، "المقتضب"، ٢: ٣٢٧؛ وابن سيدة، "المحكم"، مادة (عمر).

(٧) يُنظر: المبرد، "المقتضب"، ٢: ٣٢٧؛ والزجاجي، "اللامات"، ٨٤؛ وابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب"، ١:٤٣٤.

(٨) يُنظر: الزجاجي، "اللامات"، ٨٤.

(٩) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ١:٣٢٢.

(١٠) يُنظر: المبرد، "المقتضب"، ٢:٣٢٦.

(١١) يُنظر: ابن الخباز، "توجيه اللمع"، ٤٨٦.

تعدى الفعل بعد حذف الجار فنَصَب[١]، فَفُهِمَ أنّ ذلك –أيضا– يجري عنده في (عَمْرَكَ الله) لأنه ذكره معه[٢]، وقال أبو حيان إنّ التقدير عند المبرد: "أقسم عليك بعمرك الله"، وكذا قدّره عند السيرافي[٣].

وأجاز غير المبرد أن يكون النصب على تقدير: سألتُ الله تعميرك[٤]، أو أسألك بعَمْرِكَ اللهَ أو تعميرِكَ اللهَ، أي وصفك إياه بالبقاء[٥]، أو إقرارك له بالبقاء[٦]، أو يكون النصب على تقدير: أنشدك بالله، ثم حذف الحرف من (أسألك بعمرك أو بتعميرك) ومن (أنشدك بالله) فتعدى الفعل بنفسه ثم حُذِف[٧]، وقد قال سيبويه إن عمّرتك الله كنشدتُك الله، لكن لم يُظهروا الفعل استغناءً عنه بالمصدر[٨]، وفي التهذيب أن (عَمْرَكَ اللهَ) كـ (ناشدتُكَ اللهَ)[٩].

(١) يُنظر: المبرد، "المقتضب"، ٣٢٦:٢.

(٢) يُنظر: ابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ١٠٩:٢.

(٣) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٣٣٨:١١؛ و"الارتشاف" له، ٤: ١٧٩٥–١٧٩٦.

(٤) يُنظر: الزجاجي، "اللامات"، ٨٤؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ١٩٧:٣؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٨٦٩:٢؛ وأبو حيان، "الارتشاف"، ١٧٩٤:٤.

(٥) يُنظر: السيرافي، "شرح الكتاب"، ٢١٥:٢؛ و"شرح أبيات سيبويه" له، ١٠٩:١؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢٩٥:١.

(٦) يُنظر: الجوهري، "الصحاح"، مادة (عمر).

(٧) يُنظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢٩٥:١– ٢٩٦.

(٨) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣٢٢:١.

(٩) يُنظر: الأزهري، "تهذيب اللغة"، مادة (عمر).

وذكر العكبري في اللباب أن التقدير في (عَمْرَكَ الله): أسألك بتعميرِك الله[1]، أي باعتقادك بقاءه، وفي النصب عنده وجهان، أحدهما: أنّ انتصاب (تعميرك) على أنّه مفعول ثان، وانتصاب اللفظ الكريم بالمصدر. والثاني: أن يكون النصب على تقدير: أسألُ اللهَ تعميرَك، فالاسم الكريم مفعول أول، و(تعميرَك) –الذي جُعل مكانه (عَمْرَكَ)– مفعولٌ ثانٍ[2].

ورأى ابن الحاجب أنّ (عَمْرَكَ الله) ينتصب على المصدرية متابعا في ذلك سيبويه، ودليل نصبه على المصدرية أنّه واقع موقع الفعل، وهذا الفعل ذُكِرَ في قول الأحوص[3]:

عمَّرتُكِ اللهَ إلا ما ذكرتِ لنا :: هل كنتِ جارتَنا أيامَ ذي سَلَمِ

وأما النصب على المفعولية بإضمار فعل تقديره: "سألتُ الله عَمْرَكَ" أي: حياتك فمرجوحٌ عنده؛ لأن إضمار ناصب المصدر أكثر من إضمار ناصب المفعول، والعمل إنما يكون على الأكثر، وأنّ (عَمْرَكَ الله) مثل (سَقْيًا)، و(سقيًا) مصدر، فعلى هذا يكون (عَمْرَكَ الله) مصدرا –أيضا– لأنه مثله، ولو كان مفعولا لكان الوجه أن يُقدّم اسم الله على (عَمْرَكَ) لأنّ الاسم الكريم هو المفعول الأول، وأيضا في كونه

(١) ذكر محقق اللباب في الحاشية ٣ من ٣٧٨:١ أنه جاء في بعض النسخ: "أسألك تعميرك الله"، وكذا في تذييل أبي حيان ٣٣٧:١١ حين نقل هذا النص من اللباب، لكن الذي يظهر أن الصواب كما أُثبِت؛ لأنه الأصل الأصيل للجملة قبل أن يطرأ عليها أي حذف.

(٢) يُنظر: العكبري، "اللباب"، ٣٧٨:١.

(٣) من البسيط، ويُنظر: الأحوص الأنصاري، "شعر الأحوص الأنصاري"، ٢٥٢؛ وله في: السيرافي، "شرح أبيات سيبويه"، ١: ١٨٣– ١٨٤. والبغدادي، "الخزانة"، ١٥:٢. ولم ينسبه سيبويه في "الكتاب"، ٣٢٣:١؛ ولا ابن الحاجب في: "أمالي ابن الحاجب"، ٤٣٤:١. وذو سلم: موضع في المدينة. يُنظر: البغدادي، "الخزانة"، ١٥:٢.

مصدرا قرينة تدل على الفعل[١].

وأجاز الرضي ثلاثة أوجه في نصب (عَمْرَك الله)، أحدها: على المصدرية، فَ (عَمْرَك) عنده منصوب بِ (عمّرتُك) على تقدير (عمّرتُك تعميرًا) ثم اختزل بعد حذف الزوائد إلى تقدير: (عمّرتك عَمْرًا)، والمعنى: أعطيتُك عُمرًا بأن سألت اللهَ تعميرَك، فلمّا تضمن العَمر معنى السؤال أضيف للمفعول الأول وهو الكاف وتعدى للمفعول الثاني فنصَبَه. والثاني: على المفعولية على تقدير: "سألتُ اللهَ عَمْرَك أي: تعميرَك"، والثالث: على نزع الخافض على تقدير: أسألك بحق تعميرِكَ اللهَ، أي باعتقادك بقاءه، فحذف حرف القسم فانتصب المصدر[٢].

و(عَمْرَك الله) عند ابن مالك مختصر من (تعميرَكَ الله)[٣]، فحُذِفَ بأنْ حُذِفت زوائده[٤]، والناصب له فعل مهمل[٥] – قلت: وهو عَمَرْتُك- وتعقبه أبو حيان في ذلك، وقال إذا جعله مختصرًا من التعمير فليس منصوبًا بفعل مهمل، بل إنّ ناصبه (عمّرتُك)، وهو مستعمل، فكان ينبغي ألا يذكره فيما انتصب بفعل مهمل[٦].

وأجاز البغدادي أن يكون (عَمْرَكَ اللهَ) مصدرًا لفعل ثلاثي هو (عمَرَ) ومضارعه (يعمُرُ)، ومعنى عمرَ أي عبدَ، وفلان يعمر الله أي يعبده، وكان الأصل: أقسم بعمرِكَ اللهَ أي بعبادتك إيّاه، فانتصب (عمرَكَ اللهَ) على نزع الخافض، وقال إنّه

(١) يُنظر: ابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب"، ١: ٤٣٤- ٤٣٥.

(٢) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ١: ٣١٢- ٣١٣.

(٣) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢:١٨٤.

(٤) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣:١٩٧؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٢:٨٦٩- ٨٧٠.

(٥) يُنظر: ابن مالك، "التسهيل"، ٨٨؛ و"شرحه" له، ٢:١٨٤.

(٦) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٧:١٦٣؛ و"الارتشاف" له، ٣:١٣٨٢.

لم يجد من شرحه على هذا الوجه[١]، قلت: والمعنى الذي ذكره في (عمَرَ يعمُرُ) ذكره ابن الأعرابي قديما كما مر في البحث، لكن ربما أراد أنه لم يقف على أحد جعل (عَمْرَكَ) منصوبًا على نزع الخافض بأن يكون المعنى: أقسم بعبادتك اللهَ. وقال الألوسي إن معنى العبادة في (عمَرَ يعمُرُ) غريب[٢].

وذكر أبو علي أن انتصاب الاسم الكريم في (عمركَ اللهَ) لأنه لم يمكن إضافة (عَمْر) إليه، فالكاف حالت دون ذلك[٣]، وهو عنده منصوب بالمصدر على أنه مفعول به[٤].

غير أنّ بعض النحاة ذكر جواز رفع الاسم الكريم في (عَمْرَك اللهُ)، فأجاز الأخفش[٥] الرفع فيه على أنه فاعل المصدر، والتقدير عنده: "أسألك بما ذكَّرك اللهُ به"[٦]، وقيل إن التقدير عنده: "أسألك بتعميرك اللهُ"[٧]، والمعنى: بأن يُعمِّرَكَ اللهُ[٨]،

(١) يُنظر: البغدادي، "خزانة الأدب"، ١٦:٢.

(٢) يُنظر: الألوسي، "روح المعاني"، ٣١٦:٧.

(٣) يُنظر: الفارسي، "التعليقة"، ١٩٥:١.

(٤) يُنظر: الفارسي، "المسائل الشيرازيات"، ٥٥:١.

(٥) يُنظر: السيرافي، "شرح الكتاب"، ٢١٦:٢؛ وابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ١١٢:٢؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢٩٦:١؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ١٩٧:٣؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٨٧١:٢.

(٦) يُنظر: السيرافي، "شرح الكتاب"، ٢١٦:٢.

(٧) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١٩٧:٣؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٨٧١:٢.

(٨) يُنظر: ابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ١١٢:٢؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٨٧١:٢.

وقيل إن التقدير: "بذكرٍ اللهُ إياك بالبقاء"[١]. ونُقِلَ عن أبي عليّ أن التقدير: عمَّرَكَ اللهُ تعميرًا، ثم أضيف المصدر للمفعول ورفع الفاعل[٢].

وعُلِمَ مما سبق أن الأخفش وأبا علي –كما قال ناظر الجيش– متفقان في كون الاسم الكريم مرفوعًا بالمصدر، لكنهما مختلفان في ناصب (عمرَك)، فالأخفش حين قدّر: "أسألك بتعميرك اللهُ" فالتعمير عنده على هذا منصوب بنزع الخافض، ثم وُضع (عمْرَك) مكانه، أما عند أبي علي فهو منصوب بالمصدرية، ولذا جعل ناصبه (عمّرَكَ)[٣]. واستدلّ أبو حيان[٤] لقول الأخفش بدخول الباء على (عمرك) في قول ابن أبي ربيعة[٥]:

بِعَمْرِكَ هَلْ رَأَيْتَ لها سَمِيّا فَشاقَكَ أَمْ لَقِيتَ لها حَدِينا

وزاد ناظر الجيش في الاستدلال لقول الأخفش بنحو قول العرب: لعمرُكَ إنّ سعدًا لقائم، أي: لعمرُكَ قسمي، ثم قال إنّ العمر كما كان مقسما به في هذا ونحوه

(١) يُنظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢٩٦:١.

(٢) يُنظر: ابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ١١١:٢؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ١٩٧:٣؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٨٧٠:٢– ٨٧١.

(٣) يُنظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٣٠٧٧:٦.

(٤) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٣٣٧:١١؛ و"الارتشاف" له، ١٧٩٥:٤.

(٥) من الوافر، ويُنظر: عمر بن أبي ربيعة، "ديوان عمر بن أبي ربيعة"، ٣٩٥؛ وله في: أبي حيان، "التذييل والتكميل"، ٣٣٧:١١؛ والبغدادي، "الخزانة"، ٥١:١٠. ولم ينسبه أبو حيان في "الارتشاف"، ١٧٩٥:٤ منشدًا الصدر فقط. ومعنى فشاقك أي هيّجَ شوقك، والخدين: الصديق، ينظر: ابن منظور، "لسان العرب"، مادة (شوق) ومادة (خدن). وصدر البيت في الديوان:

بِرَبّكَ هَلْ أَتاكَ لها رَسولٌ: .....

فليكن كذلك في (عَمْرَكَ الله) على إرادة (بتعميرِك اللهُ) كما قال الأخفش، وهذا إنما يكون من القسم الطلبي على رأي من يثبت القسم الطلبي، أما من لا يثبته فلا يكون قسما عنده، بل مسؤولا به. والحاصل عند ناظر الجيش أن قول الأخفش هو الذي يستقيم مع استعمال العمر مقسما به في كلام العرب، إلا أن يُقال إنّ من نصبَ على المصدرية بتقدير: "عمّرك الله تعميرًا" كأبي علي لم يجعله قسما[١]، لكن ذكر ناظر الجيش أنّ ما ذكره من الرأي في (عمرَكَ الله) إنما ذكره تقليدًا، وأنّه لم يتحقق فيه حقيقة المعنى ولا الإعراب[٢].

و(عَمْرَكَ اللهُ) مسموع عن أعرابي[٣] فيما حكاه المازني[٤]. وكذا أجاز ابن الأثير[٥] وابن بابشاذ[٦] وابن الخباز[٧] وابن مالك[٨] وغيرهم[٩] رفع اسم الله في (عَمْرَكَ الله) مع إجازتهم نصبه –أيضا– وقال أبو حيان إن النصب رواية أهل العربية، وهو

(١) يُنظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٣٠٧٧:٦.

(٢) يُنظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٣٠٧٩:٦.

(٣) يُنظر: ابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ١١٢:٢؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ١٩٧:٣؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٨٧٠:٢.

(٤) يُنظر: ابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ١١٢:٢؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٨٧٠:٢.

(٥) يُنظر: ابن الأثير، "البديع"، ٢٧٥:١.

(٦) يُنظر: ابن بابشاذ، "شرح الجمل"، ١٨٥، ١٨٦.

(٧) يُنظر: ابن الخباز، "توجيه اللمع"، ٤٨٦.

(٨) يُنظر: ابن مالك، "التسهيل"، ١٥٠.

(٩) يُنظر: السمين، "الدر المصون"، ١٧٤:٧.

الكثير في الشعر(١).

وفسَّرَ ابن عقيل (عَمْرُكَ اللهُ) على تقدير: "أسألك بتعمير اللهِ قلبك"، فيكون الاسم الكريم مرفوعًا؛ لأنه فاعل التعمير، وتكون الكاف حينئذ مفعولة، وفسّر (عمرَك اللهَ) على تقدير: "أسألك بتعمير قلبك بالله"، فتكون الكاف الفاعل، والاسم الكريم المفعول، ثم ذكر أن للنحاة فيه كلامًا مضطربًا متكلفًا(٢).

وأجاز ابن بابشاذ رفع (عمرُكَ)، ومثَّل له بِـ: "عمرُكَ الله لأفعلنَّ"(٣)، ولم أجد من أجاز رفعه غيره.

هذا وذهب بعض النحاة إلى أنّ (عَمْرَك الله) ليس بقسم، ومنهم الفارسي، وعلل له بخلوّ جوابه مما يُجاب به القسم، واستشهد لذلك بشاهد ابن أبي ربيعة السابق، فوقوع (كيف يلتقيان) وهو استفهام في جواب (عَمْرَكَ الله) دليل عنده على أنّه ليس بقسم(٤).

وممن قال –أيضا– إنّه ليس بقسم ابن الشجري؛ لأن معناه عنده –كما تقدم– : "سألتُ الله تعميرك"(٥)، فهو دعاء للمخاطَب لا قسم، بل ذكر أنه ليس قسما عند جل النحويين، ودليلهم على ذلك أنه ليس له جواب ظاهر ولا مقدّر، وإنما تخبر أنك تدعو للمخاطب بالتعمير(٦).

ولمّا أُجيب (عمرَكَ الله) ونحوه بما لم يُجب به القسم قال الجزولي –بعد أن ذكره

(١) يُنظر: أبو حيان، "الارتشاف"، ٤:١٧٩٥.
(٢) يُنظر: ابن عقيل، "المساعد"، ٢:٣٠٤.
(٣) يُنظر: ابن بابشاذ، "شرح الجمل"، ١٨٥.
(٤) يُنظر: الفارسي، "المسائل الشيرازيات"، ١: ٥٦– ٥٧.
(٥) يُنظر: ابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ٢:١١١.
(٦) يُنظر: السابق، ٢:١٠٨.

في أنواع المقسم به– إنه لا يتمحض للقسم بل يشوبه سؤال[١]، وقال الشلوبين معلقا على عبارة الجزولي إن هذا تسامح منه في العبارة، والصواب عنده أن هذا ونحوه —وإن تضمن معنى المقسم به– ليس من القسم في شيء[٢]. وذهب ابن خروف —أيضا– إلى أنه ليس بقسَم[٣].

وتقدّم بيان الأوجه الثلاثة التي ذكرها الرضي في نصب (عَمْرَكَ اللهَ)، وقال إنّ (عَمْرَكَ اللهَ) إذا جُعِلَ انتصابه على المصدرية، أو على التأويل بِـ (أسأل اللهَ تعميرَك) لم يكن معنى القسم ظاهرًا فيه، وإن كان لا يُستعمل إلا في القسم، إلا أن يقال إنه لمّا كان دعاء للمخاطب جرى كالسؤال؛ لأنّ المرء قد يبدأ سؤاله بالدعاء لمن يسأله، فيقول مثلا: "أطال الله عمرك، أعطني"[٤]. فالرضي يريد أن يقول إنّه إذا جرى كالسؤال كان من قبيل قَسَمِ السؤال على هذين التأويلين.

وقال أبو حيان إنّ (عَمْرَك الله) ليس قسما بمنزلة: "عمر الله لأفعلنّ" كما ذكر بعضهم، بل هو مصدر من التعمير ولا قسَمَ فيه، ويجوز: لعمر الله لكن لا يجوز: لعمرك الله[٥]. وذكر أن العَمْر لو كان محلوفاً به في نحو: (عَمْرَك الله) لقالوا: (وعَمْرِ الله) كقولهم: (وعهدِ الله) [٦]، وقال إنّ تسمية هذا ونحوه قسما لم يره إلا عند ابن مالك[٧]، وعللَ —أيضًا– بعدم كونه قسما بوقوع الطلب في جوابه، والجملة المُقسم

(١) يُنظر: الجزولي، "المقدمة الجزولية"، ١٣٩.
(٢) يُنظر: الشلوبين، "شرح الجزولية"، ٢:٨٦٤.
(٣) يُنظر: ابن خروف، "شرح الجمل"، ١:٥٢٠.
(٤) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ١:٣١٣.
(٥) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١:٣٣٨.
(٦) يُنظر: السابق، ١١:٣٥٣.
(٧) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١: ٣٣٢؛ و"الارتشاف" له، ٤:١٧٩٣.

عليها لا تكون إلا خبرًا، وأنّ القسم يتطلب بِرًّا أو حنثا، ولا يتصور ذلك إلا فيما يحتمل الصدق والكذب، فوقوع الطلب في جواب (عَمْرُكَ الله) ونحوه مانعٌ عنده من أن يكون قسمًا، وخرَّج الشواهد التي ظاهرها وقوع الطلب في جواب القسم على أنّ للقسم جوابا خبريًّا محذوفًا، أو على أنه ليس المراد القسم بل الاستعطاف(١).

غير أنّ ابن مالك مسبوق بالقول في تسمية هذا ونحوه قسما، وأبو حيان نفسه ذكر ذلك، فكأنه استدرك على كلامه، حيث ذكر في التذييل أنه وجد في بعض شروح الكتاب ما يفيد أنّ بعض النحاة عدّ (عَمْرَك) ونحوه أقسامًا، ثم ذكر أن ابن مالك وافق من قال ذلك(٢)، وقال في الارتشاف إنه لا يعرف من سمى ذلك قسما إلا ابن مالك وبعض النحاة(٣)، وقد ظهر من خلال ما تقدم في البحث أنّ النحاة قبل ابن مالك عدوا مثل هذا قسما.

وإنما وقع الطلب في جواب (عَمْرُكَ الله) عند أبي حيان لِما فيه من معنى الاستدعاء والسؤال، ولذلك أجيب –عنده– بأحد هذه الستة: الأمر، والنهي، والاستفهام، وأنْ، ولـمّا، وإلا(٤). وناقشه ناظر الجيش في جعله هذه الأشياء جوابا لِـ (عَمْرُكَ الله) ونحوه؛ لأنها ليست قسما عنده، وإذا لم يكن قسم لم يكن جواب(٥).

وبعد، فإنّ قول النحاة إنّ (عَمرَكَ الله) فيه معنى القسم محمول على إرادة القسم الطلبي ما دام جوابه طلبا، فإن أُجيب بغير الطلب نحو: (عمرَك الله لأفعلنّ) فإنّه يُوجّه

(١) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١: ٣٣٣– ٣٣٤.
(٢) يُنظر: السابق، ١١: ٣٣٣.
(٣) يُنظر: أبو حيان، "الارتشاف"، ٤: ١٧٩٣.
(٤) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١: ٣٣٤.
(٥) يُنظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٣٠٧٦:٦، والفعل (يكن) هنا تام يكتفي بمرفوعه.

من طريقين، أحدهما: أن الأصل (وعمرِكَ الله) كما قال الكسائي وغيره، ثم انتصب (عمرك الله) بعد الحذف على ما تقدم شرحه، فيكون: (لأفعلنّ) جوابا لهذا القسم. والثاني: ألا يكون أصل (عمرك الله) قسمًا، بل يكون منصوبا على المصدرية أو المفعولية – على ما ذُكر– ويكون القسم مقدرًا بعده على إرادة: "عمْرَك الله والله لأفعلنّ"، فيكون "لأفعلنّ" جوابًا لهذا القسم المُقدّر.

وعلى هذا يكون التوجيهان متماشيين مع ما قاله النحاة إنّ (عمرك الله) لا يُستعمل إلا في القسم.

وأما رفع العمر في مثال ابن بابشاذ "عمرُك الله لأفعلنّ" فتوجيهه أن التقدير فيه: عمرُك الله قسمي، أو قسمي عمرُك الله، فهو حينئذ قسم حقيقة بمنزلة لعمر الله، أي لعمر الله قسمي.

ولم أجد في كلام النحاة المتقدم توجيها يصلح أن يكون فيه (عمرك الله) بمنزلة ما كان فيه معنى التوكيد الذي في القسم فجرى مجراه، وأغنى عن تقدير قسم بعده. ولمّا قال النحاة إنّ فيه معنى القسم كان لا بد من تحرير المقصود من هذه العبارة للوقوف على معناها، أيريدون بذلك أنه قسم حقيقة أم جار مجراه، أم يريدون القسم الطلبي الذي لا يُعد قسَمًا عند بعضهم؟ فحاول البحث أن يستقصي كلامهم على ما فيه من الاختلاف والتشعب، حتى قال ابن عقيل إن كلامهم فيه مضطرب متكلف، ثم انتهى البحث بعد ذلك إلى هذه النتيجة المتقدمة، وهي أنّ (عمرك الله) إما قسم طلبي، وإما مقسم به، وإما أنّ القسم مُقدّر بعده، وإما أن يكون قسمًا حقيقةً بمنزلة لعمر الله، على التفصيل المتقدم.

المطلب السابع: قعدَك وقعيدَك

ذكر المبرد[١] وابن دريد[٢] وابن فارس[٣] وغيرهم[٤] أن (قعدَك الله) و(قعيدَك الله) تُقال في معنى القسم، وذكر غيرهم أنهما يمين[٥]، وعدَّ ابن سيدة (قعدَك) و(قعيدَك) في نوادر القسم[٦]. وقال ابن يعيش إنّ (قعدَك الله) لا يُستعمل إلا في القسم[٧].

وأجيب (قعيدَك) بما أجيب به القسم في بعض كلام العرب، فقد حكى أبو عبيد عن عليا مضر: "قعيدَك لتفعلنّ"[٨]، فاستُعمِل قسما[٩]. وقالوا: "قعْدَكَ الله لأفعلنّ"، وذكره صاحب البسيط مستدلا على القسم فيه فيما نقله عنه أبو حيان[١٠].

وفي (قعدَك الله) لغتان: فتح القاف وكسرها[١١]، لكن نُقِلَ عن المازني أنه لا

(١) يُنظر: المبرد، "المقتضب"، ٢: ٣٢٤– ٣٢٥.
(٢) يُنظر: ابن دريد، "جمهرة اللغة"، مادة (دعق).
(٣) يُنظر: ابن فارس، "مقاييس اللغة"، مادة (قعد).
(٤) يُنظر: السيوطي، "الهمع"، ٢:٤٩٩.
(٥) يُنظر: الأزهري، "تهذيب اللغة"، مادة (عم)؛ والجوهري، "الصحاح"، مادة (قعد).
(٦) يُنظر: ابن سيدة، "المخصص"، ٤:٧٥.
(٧) يُنظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ١:٢٩٦.
(٨) يُنظر: الأزهري، "تهذيب اللغة"، مادة (قعد).
(٩) يُنظر: أبو حيان، "الارتشاف"، ٤:١٧٩٧.
(١٠) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١:٣٤٠؛ و"الارتشاف" له، ٤:١٧٩٧.
(١١) يُنظر: الفارسي، "المسائل الشيرازيات"، ١:٥٦؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ١:٢٩٦.

يعرف إلا الفتح فيه، ولا يثق فيمن سمِعَ منه الكسرَ[١].

و(قعدَك) و(قعيدَك) مصدران منصوبان لا يتصرفان[٢]، ولم يُستعملا إلا مصدرين مضافين[٣]، ولا يضافان إلا إلى ضمير المخاطب[٤]، وهما بمعنى (عمرَك)[٥] لكن لا فعل لهما[٦] كما كان لِ (عمرَك) فعل[٧]، فأجريَا مجرى ما له فِعْل[٨].

وعن الكسائي أن (قعدَك) الله كنشدتك الله[٩]، ومعنى (قعدَك الله) عنده أي: الله معك[١٠]، وذكر الفارسي أنّ (قعدَك الله) كأنه بمعنى: تحفيظكَ اللهَ، من قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٞ ١٧﴾[ق: ١٧]، أي حافظ[١١].

وإذا قلتَ: قعدَك اللهَ لا تكذبْ، وقعيدكَ اللهَ لا تكذِبْ، كان التقدير –كما ذكر السيرافي–: أسألك بقعدِك الله، وبقعيدِك الله، ومعناه أسألك بوصف الله بالدوام

(١) يُنظر: الفارسي، "المسائل الشيرازيات"، ٥٦:١؛ والرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٣١١:١.

(٢) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣٢٢:١، ٣٤٩.

(٣) يُنظر: السيرافي، "شرح أبيات سيبويه"، ١٠٨:١.

(٤) يُنظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٨٧٥:٢.

(٥) يُنظر: الفارسي، "المسائل الشيرازيات"، ٥٤:١؛ والسيرافي، "شرح الكتاب"، ٢١٦:٢.

(٦) يُنظر: الخليل، "الجمل"، ١٣٥؛ والسيرافي، "شرح الكتاب"، ٢١٦:٢؛ و"شرح أبيات سيبويه" له، ١٠٨:١.

(٧) يُنظر: السيرافي، "شرح الكتاب"، ٢١٦:٢.

(٨) يُنظر: السيرافي، "شرح أبيات سيبويه"، ١٠٨:١.

(٩) يُنظر: الأزهري، "تهذيب اللغة"، مادة (قعد).

(١٠) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٣٤١:١١؛ و"الارتشاف" له: ١٧٩٦:٤.

(١١) يُنظر: الفارسي، "المسائل الشيرازيات"، ٥٦:١.

والثبات، مأخوذ من القواعد وهي أصولُ ما يبقى ويثبت[١]، وقال الجوهري إن (قعدَك الله) و(قعيدَك الله) يمين للعرب، ومعناهما: "بصاحبك الذي هو صاحب كل نجوى" مثل نشدتك الله[٢].

وذكر ابن سيدة أنه قيل إن معنى (قعدَك الله) و(قعيدَك الله) أي كأنه – سبحانه– قاعد معك، يحفظ عليك كلامك، ثم قال: وليس بالقوي[٣].

وذكر ابن الشجري أنّ (قعدَك) و(قعيدَك) فيهما قولان، أحدهما: أنهما مصدران، ومعناهما المراقبة، وهما منصوبان بِـ (أقسم)، والتقدير: أقسم بمراقبتك الله، ثم أضمر الفعل، والفعل المتعدي بحرف الجر إذا أُضمرَ حُذِفَ الجار فتعدى الفعل بنفسه، ثم ذكر أن ذلك قليل؛ لأن القياس ألا يُضمر الفعل المتعدي بالحرف.

والثاني من القولين: أن معناهما الرقيب والحفيظ، من قوله تعالى: ﴿ عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٞ ﴿١٧﴾ ﴾، فهما حينئذ كَـ: خِلّ وخليل، وهما على هذا المعنى من صفات الله –تعالى– فهو الرقيب الحفيظ، فإذا قلت: قعدَك اللهَ وقعيدَك الله كان انتصاب لفظ الجلالة على البدلية[٤].

ونُصِبَ اسم الجلالة بعد (قعدَك) و(قعيدَك) لكونه مفعول المصدر[٥]، وكأنك قلت: أسألك بوصفِكَ اللهَ بالثبات[٦].

وجوّز الرضي أن يكون (قعدَك) منتصبا على المصدرية، وأنه لمَّا تضمن معنى

(١) يُنظر: السيرافي، "شرح الكتاب"، ٢:٢١٦.
(٢) يُنظر: الجوهري، "الصحاح"، مادة (قعد).
(٣) يُنظر: ابن سيدة، "المحكم"، مادة (قعد).
(٤) يُنظر: ابن الشجري، "أمالي ابن الشجري"، ٢: ١١٣– ١١٤.
(٥) يُنظر: السيرافي، "شرح الكتاب"، ٢:٢١٦.
(٦) يُنظر: السيرافي، "شرح أبيات سيبويه"، ١:١٠٨.

السؤال تعدى إلى المفعول الثاني وهو الاسم الكريم، وذلك على معنى: "جعلتك قاعدًا متمكنا بالسؤال من الله"، وجوّزَ كذلك ألا يكون انتصابه على المصدر، فيكون التقدير: أسأل الله قعدَك، أي تمكينك وتقعيدك، أو يكون المعنى: أسألك بحق تقعيدك الله، أي بنسبتك اللهَ للقعود وهو التمكن والدوام، فيكون منصوبا على نزع الخافض وهو حرف القسم(١)، فهذه ثلاثة أوجه ذكرها الرضي في نصب (قعدَك).

وذكر أبو حيان أن (قعدَك اللهَ) يتعدى إلى اثنين؛ لأن معناه: "سألت اللهَ تقعيدَك"، أي سألتُه حفظَك كما تسأله أنت أن يحفظك(٢)، وقال –أيضا– في معناه: أي أنه –سبحانه– ثابت معك، مطَّلِع على عيوبك، فاذكره ولا تحنث(٣).

ومرّ في (عمرَك الله) جواز رفع الاسم الكريم فيه، قلت: وإذا جاز ذلك في (عمرَك اللهُ) جاز –أيضا– في (قعدَك اللهُ) و(قعيدَك اللهُ) لأنهما بمعناه –كما مر–

وفي تمهيد القواعد أن (قعدَك الله) مصدر تشبيهي قام مقام فعله (قعَدَ)، والتقدير: "قعدتُكَ قعدَكَ اللهَ نفسَك"، أي سألتُه أن يحفظك كما تسأله أن يحفظك(٤).

ومن الشواهد التي استعمل فيها (قعدَك) و(قعيدَك) قول متمم بن نويرة(٥):

قعيدَكِ ألا تُسْمِعيني ملامةً ولا تَنْكئي قَرْحَ الفؤادِ فَيِيجَعا

(١) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ١: ٣١٢– ٣١٣.

(٢) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١: ٣٣٩.

(٣) يُنظر: السابق، ١١: ٣٥٣.

(٤) يُنظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٤:١٨٦٣.

(٥) من الطويل، وله في: الجوهري، "الصحاح"، مادة (وجع)، والمعري، "اللامع العزيزي"، ٦٧٢؛ وابن بري، "التنبيه والإيضاح"، مادة (وجع). و(ييجع) لغة في: (يوجع)، وهؤلاء يكسرون الياء، فتنقلب الواو الواقعة بعده ياء. يُنظر: المعري، "اللامع العزيزي"، ٦٧٢.

ويُروى: فَقِعْدَك[١]، وقول الفرزدق[٢]:

قَعيدَكُما اللهَ الذي أنتما لهُ ألم تَسْمَعا بالبَيْضَتَيْنِ المُنادِيَا

ويُجاب (قعدَك الله) و(قعيدَك الله) بما مرّ ذكره في جواب (عمرَك الله)، وهو الأمر والنهي والاستفهام وأنْ وإلا ولما[٣]، فلمَّا كانا يُجابان بالطلب –وجواب القسم لا يكون إلا خبرا كما مر– ذهب الفارسي[٤] وابن بري[٥] وابن خروف[٦] وغيرهم[٧] إلى أنّ (قعدَك الله) و(قعيدَك الله) استعطاف لا قسم، معللين بالكلام الذي مرّ ذكره في (عمرَك الله)، وقال الرضي إنّ (قعدَك اللهَ) إذا جُعِلَ انتصابه على المصدرية، أو على التأويل بِ (أسأل تقعيدَك) لم يظهر فيه معنى القسم وإن كان لا يُستعمل إلا فيه، إلا أن يقال إنه لمّا كان دعاء للمخاطب جرى كالسؤال[٨]، وهو الكلام نفسه الذي ذكره في (عمرَك الله)، وقاله كذلك في (قعدَك الله).

وهو –أيضا– عند أبي حيان ليس بقسم، لِما قاله في (عمرَك الله).

ولم يظهر في كلام النحاة ما يدل على أنّ (قعدك) و(قعيدك) فيهما معنى

(١) يُنظر: ابن دريد، "جمهرة اللغة"، مادة (دعق).

(٢) من الطويل، ويُنظر: الفرزدق، "ديوان الفرزدق"، ٦٥٤؛ والبيت له في: ابن سيدة، "المحكم"، مادة (قعد)؛ وابن مالك، "شرح التسهيل"، ١٩٨:٣. والبيضتان: موضع. يُنظر: الحموي، "معجم البلدان"، ٥٣١:١.

(٣) يُنظر: السيرافي، "شرح الكتاب"، ٢١٦:٢.

(٤) يُنظر: الفارسي، "المسائل الشيرازيات"، ٥٦:١.

(٥) يُنظر: ابن بري، "التنبيه والإيضاح"، مادة (وجع).

(٦) يُنظر: ابن خروف، "شرح الجمل"، ٥٢٠:١.

(٧) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١: ٣٣٣– ٣٣٤.

(٨) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٣١٣:١.

التوكيد؛ فلذلك لا يقومان مقام القسم من هذا الوجه، لكن يجوز أن يكونا مقسمين بهما كما وقع في كلام بعض النحاة، ويكون الأصل: أقسم بقعدك الله وبقعيدك الله، ثم انتصب الاسمان بالفعل بعد حذفه وحذف حرف القسم –كما تقدم شرحه– ويجوز ألا يكون نصبهما على هذا الوجه، بل على المصدرية أو المفعولية –كما تقدم–، ويُقدر القسم بعدهما إن وقع بعدهما ما يصلح أن يكون جوابا للقسم، أو يكونان بمعنى القسم الطلبي إن وقع بعدهما الطلب.

ونُقِلَ عن ثعلب[1] أنه قال إنّ (قعيدَك) يكون معه الاستفهام واليمين، فمثال الاستفهام: قعيدَك الله ألم تُحسِن؟ ومثال اليمين: قعيدَك الله لأصفحنَّ عنك، فالمثال الأول من قبيل القسم الطلبي، وهو الاستعطافي، والثاني من قبيل القسم غير الاستعطافي، فإما أن يكون (لأصفحنّ) جوابا لِـ (قعيدَك الله) إذا جعلته مقسمًا به على تقدير: أقسم بقعيدك الله لأصفحنّ، وإما أن يكون جوابا لقسم مقدر إذا جعلت (قعيدَك الله) منتصبا على المصدرية أو المفعولية، والتقدير: (قعيدَك الله والله لأصفحنّ)، وعلى هذين التوجيهين يُحمل كذلك ما جاء نحوه مما وقع بعد (قعدَك) و(قعيدَك) مما يصلح أن يكون جوابا لقسم غير استعطافي، ومن ذلك ما ذكره الجوهري من قولهم: "قعدَك الله لا آتيك"، و"قعيدَك الله لا آتيك"، و"قعيدَك لا آتيك"[2]، فهنا أجيبا بالخبر كما يجاب به القسم غير الاستعطافي، ولذلك صرَّح الجوهري بعد ذلك بأنهما يمين للعرب[3] –كما مر–

وهذان التوجيهان موافقان لما ذكره النحاة من استعمال (قعدَك) و(قعيدَك) في

(١) يُنظر: ابن سيدة، "المحكم"، مادة (قعد).
(٢) يُنظر: الجوهري، "الصحاح"، مادة (قعد).
(٣) يُنظر: السابق.

القسم، وكذا إذا كانا مُضمَّنيْنِ معنى القسم الطلبي، وأما من قال إنهما ليسا بقسمين فقد ظهر أنّهم لا يعدون القسم الطلبي من قبيل القسم -كما بُيّن-

المطلب الثامن: أجدَّك

في العين: يقال: أجِدَّك وأجَدَّك، فهو بالكسر استحلافٌ بالجِدّ والحقيقة، وبالفتح استحلافٌ بالجَدّ وهو البَخْت[١].

وقال سيبويه إنّ معنى (أجِدَّك) أي (أحقًّا) كأنّه قيل: أجِدًّا؟ لكنه يلزم الإضافة ولا يتصرف، فهو مثل: (لبيك) و(معاذ الله)[٢]، ولم يجز ترك الإضافة لأنه لا يُعرف بتركها من صاحب الجِد –كما ذكر ابن يعيش–[٣]

وقال ثعلب إنّ (أجدّك) في الشعر يكون مكسور الجيم، ومعناه: أبجِدٍّ منك؟ وأما (وجَدِّك) فيكون مفتوحا، ومعناه: وحقِّك[٤].

وشرحَ ابن درستويه كلامه بأن مراده أنّ ما كان بعد همزة الاستفهام في الشعر لا يكون إلا مكسور الجيم؛ لأن المراد به الجِدّ الذي هو ضدّ الهزل، وما كان بعد واو القسم لا يكون إلا مفتوح الجيم، فتقول: (وجَدِّك) لأنه إما قسم بوالد الأب، وإما قسم بالحظ[٥].

وقال البغدادي إن الكسر هو الفصيح في (أجِدَّك) ولذلك ذكره ثعلب في

(١) يُنظر: الخليل، "العين"، مادة (جد).
(٢) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ١:٣٧٩.
(٣) يُنظر: ابن يعيش، "شرح المفصّل"، ١:٢٨٦.
(٤) يُنظر: ثعلب، "الفصيح"، ٢٩٧.
(٥) يُنظر: ابن درستويه، "تصحيح الفصيح وشرحه"، ٣٢٦.

الفصيح[١]. قلت: نقل طائفة من العلماء الكسر والفتح في (أجدَّك)، ومنهم صاحب العين على ما تقدم، ويظهر أنه الصواب، والمعنى لا يمنع إيقاع الجَدّ بعد همزة الاستفهام، بل إن الجوهري –ومعجمه مما يُعنى بالصحيح– رأى أنهما بمعنى واحد[٢]، وكذلك رأى ابن سيدة[٣]. والمعنى عند الأصمعي: أبجدٍّ منك هذا؟[٤] والنصب عنده في: (أجِدَّك) و(أجَدَّك) على طرح الباء[٥]، وأما نصبهما عند أبي عمرو فعلى المصدر، والمعنى عنده: "ما لك أجد منك"[٦]، أو: "ما لك ورجلٌ جَدٌّ"[٧]، وفي تهذيب اللغة عن بعض النحاة أنّ معنى أجِدَّك أي أتجِدّ جِدَّك؟ ولذلك نُصِب[٨]. وفي المحيط قيل إنّ معناه: "ما لك والجِدُّ؟"[٩]، وقال ابن سيدة في (أجِدَّك) و(أجَدَّك) إنّ النحويين قدروهما بـ: "أحقًّا منك؟"[١٠]

وحين تكلّم ابن الحاجب عن (أجدَّك) في شرحه المصدرَ المؤَكِّدَ لغيره قال إنّ

(١) يُنظر: البغدادي، "الخزانة"، ٢:٨٠.
(٢) يُنظر: الجوهري، "الصحاح"، مادة (جدد).
(٣) يُنظر: ابن سيدة، "المخصص"، ٤:٧٥.
(٤) يُنظر: الفارابي، "معجم ديوان الأدب"، مادة (جدّ)؛ والأزهري، "تهذيب اللغة"، مادة (جد)؛ والجوهري، "الصحاح"، مادة (جدد).
(٥) يُنظر: الجوهري، "الصحاح"، مادة (جدد).
(٦) يُنظر: السابق.
(٧) يُنظر: الفارابي، "معجم ديوان الأدب"، مادة (جدّ).
(٨) يُنظر: الأزهري، "تهذيب اللغة"، مادة (جد).
(٩) يُنظر: الصاحب، "المحيط في اللغة"، مادة (جد).
(١٠) يُنظر: ابن سيدة، "المخصص"، ٤:٧٥.

معنى: "أجِدَّك لا تفعل كذا" أي: "لا تفعل كذا جِدًّا"؛ لأن المخاطَب يحتمل أن يترك الفعل بجِدٍّ منه، أو بغير جِد، فهنا يحثه على أن يترك الفعلَ جادًّا، وجيء بالهمزة للاستفهام التقريري الذي فيه معنى التأكيد. ويجوز أن يكون المعنى عنده: أتفعله جِدًّا منك؟ ويُراد به الإنكار لفعله جِدًّا، ثم نهاه عنه، فيكون (أجِدَّك) توكيدًا لجملة مفهومة من السياق(١).

ويُفهم مما جاء في العين أنّ (أجِدّك) و(أجَدّك) من قبيل القسم الطلبي، وعدّهما ابن سيدة في نوادر القسم(٢)، وكذا ذكر ابن جني –فيما نقله عنه أبو حيان– أنه قسم، وقال أبو حيان(٣) إن ابن جني استشهد لذلك في باب القسم(٤) بقول الأعشى(٥):

أَجِدَّكَ لَمْ تَغْتَمِضْ لَيْلَةً فَتَرْقُدَها مَعَ رُقَّادِها

(١) يُنظر: ابن الحاجب، "الإيضاح"، ١:٢٠٠.

(٢) يُنظر: ابن سيدة، "المخصص"، ٤:٧٥.

(٣) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١: ٣٧٥ وما بعده؛ و"الارتشاف" له، ٤:١٧٩٧.

(٤) يُنظر: أبو حيان، "الارتشاف"، ٤:١٧٩٧.

(٥) من المتقارب، ويُنظر: الأعشى، "ديوان الأعشى"، ٦٩. وهذا الشاهد والذي يليه استشهد بهما ابن جني في الخصائص، ١:٣٨٨، والتنبيه ٢٩٢، ٢٩٣، والذي يظهر لي أنه لم يستشهد بهما في هذين الكتابين على إجراء (أجدك) مجرى القسم كما ذكره أ.د. حسن هنداوي في تحقيقه التذييل والتكميل ١١: ٣٧٥– ٣٧٦ حين أحال على كتاب التنبيه، وإنما استشهد ابن جني بهذا البيت –كما يظهر جليا في الخصائص– على أنّ (لم) التي لنفي الماضي قد تستعمل مكان (ما) التي لنفي الحال، واستشهد بالبيت التالي على أن (لن) التي لنفي المستقبل قد تستعمل مكان (ما)، وأما ما نقله عنه أبو حيان فقال إنه جاء في باب القسم، ولم أهتدِ لموضعه في كتب ابن جني.

وبقول المرار الفقعسي[١]:

أَجدَّكَ لَنْ تَرَى بِثُعَيْلَباتٍ ولا بَيْدَانَ نَاجِيَةً ذَمولا

والبيت الثاني استشهد به –أيضا– ابن الأثير على تلقي جواب القسَم بـ (لن)[٢].

وذكر الشلوبين أنّ (أجَدّك) يتضمن معنى القسم، فعلى هذا لا يكون عنده قسَما حقيقةً، إنما جار مجراه، ولتضمنه معنى القسَم عند الشلوبين وجب تقديمه في: "أجَدَّك لا تفعل"، بخلاف نحو: "سعد قام حقًّا"، فإنه لا يجوز فيه تقديم (حقا) عنده معللا بأن المصدر المؤَكِّد لا يتقدم على الجملة المؤَكَّدة، وأما (أجدَّك) فلولا أنه قسم لم يتقدم[٣].

ومنع أبو حيان أن يكون (أجدَّك) قسَمًا[٤]، قلت: يمكن أن يكون من قبيل القسم الطلبي، أما أن يكون من قبيل القسم غير الطلبي فلم يظهر للبحث وجه ذلك، فليس (أجدَّك) من هذا القبيل وإن كان فيه التوكيد، ذلك أن ما يؤدي معنى التوكيد من الألفاظ يمكن أن يكون جاريا مجرى القسم غير الطلبي ما لم يمنع من ذلك مانع، والمانع هنا موجود، وهو أن (أجدك) يقع بعده (لم) و(لن) على ما تقدم، وتلقي

(١) من الوافر، ويُنظر: القيسي،"المرار بن سعيد الفقعسي"،: ١٧٣؛ والفراء: "معاني القرآن"، ١٧١؛ والزمخشري، "أساس البلاغة"، مادة (طفل)؛ ولم ينسبه ابن الأثير في البديع، ٢٨١:١. وثعيلبات وبيدان: موضعان. يُنظر: الحموي، "معجم البلدان"، ٥٢٣:١، ٧٩:٢. والناجية: الناقة السريعة، والذمول وصف للناقة التي تسير الذميل وهو نوع من السير السريع للإبل. يُنظر: ابن منظور، "لسان العرب"، مادة (ذمل) ومادة (نجا).

(٢) يُنظر: ابن الأثير، "البديع"، ٢٨١:١.

(٣) يُنظر: الشلوبين، "شرح الجزولية"، ٧٠٤:٢.

(٤) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١: ٣٧٥ وما بعده؛ و"الارتشاف" له، ١٧٩٧:٤.

جواب القسم غير الطلبي بهذين منازَعٌ في ثبوته[١]، حتى ابن مالك الذي أثبتهما جعل تلقي جواب القسم بهما نادرا[٢]، بل إنه قال في شرح الكافية الشافية إن ذلك في غاية الغرابة[٣]، ففي وقوعهما بعد (أجدَّك) دليل على أن العرب لا تريد به هذا النوع من القسم حملا على الكثير والمألوف في كلامهم.

وأما قول الشلوبين إنه تضمن معنى القسم فلذلك تقدّم فالجواب أن تقديمه لأجل همزة الاستفهام التي يجب لها الصدارة، وقد تقدم ذلك في كلام ابن الحاجب، وكثير من النحاة يذكرون (أجدَّك) في المصادر، ولا ينصون على أنه قسم، على نحو ما نرى عند سيبويه[٤] وغيره[٥].

المطلب التاسع: ألفاظٌ أُخَرُ[٦]

من الألفاظ التي ذكر النحاة أنها تجري مجرى القسم: (أشهد) وتفريعاته، وممن ذهب إلى ذلك سيبويه، ومثّل له بِـ: "أشهدُ لأفعلنّ"[٧]، فأجيب بما يجاب به القسم، وممن ذكر ذلك –أيضا– الفارسي[٨]، والسيرافي[٩]، وابن مالك الذي دلل لكونه

(١) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١: ٣٧٥.
(٢) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣:٢٠٧.
(٣) يُنظر: ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٢:٨٤٨.
(٤) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ١:٣٧٩.
(٥) يُنظر: الزمخشري، "المفصل"، ٥٦؛ والرضي،"شرح الرضي على الكافية"، ١:٣٢٦.
(٦) جُمِعَت هذه الألفاظ في مطلب واحد ولم تستقل كالألفاظ السابقة لأنّ الكلام فيها موجز وليس فيها التفصيل الذي فيما سبق.
(٧) يُنظر: سيبويه، "الكتاب"، ٣:١٠٤.
(٨) يُنظر: الفارسي، "التعليقة"، ٢:١٠٩.
(٩) يُنظر: السيرافي، "شرح الكتاب"، ٣:٣١٦.

قسما[1] بقوله تعالى: ﴿ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾[المنافقون:١]، فسماه الله –تعالى– يمينًا فقال: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةٗ ﴾[المنافقون:٢]. ودلل لذلك –أيضا– بكسر همزة (إنّ) بعده. ولكون (أشهد) مضمنا معنى القسم وجاريا مجراه قال بعضهم: إنّ الجملة التي بعده لا عمل له فيها؛ لأن القسم لا يعمل في جوابه، وكذلك ما كان بمعناه[2]. قلت: ويؤيّد أنه جارٍ مجرى القسم أنّ فيه التوكيد الذي في القسم، ذلك أنّ الشهادة بالشيء تأكيد له. ونقل السيرافي عن فقهاء العراق أن من قال (أشهد) أو (أشهد بالله) ثم حنث لزمته كفارة اليمين[3].

ومن الألفاظ –أيضًا–: عاهدتُ، وذكره ابن مالك[4]، وغيره كالأزهري[5]، وهو المفهوم من كلام ابن هشام[6]، واستشهدوا له بقول الشاعر[7]:

أرى مُحْرِزًا عاهدتُهُ لَيُوافِقَنْ فكانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلافِ

(١) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣:١٩٦؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٢:٨٥٧.

(٢) يُنظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ١١: ٣٣٢؛ و"الارتشاف" له، ٤:١٧٦٤.

(٣) يُنظر: السيرافي، "شرح الكتاب"، ٣:٣١٧.

(٤) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣:١٩٦؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٢:٨٥٨.

(٥) يُنظر: الأزهري، "موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب"، ٦٧.

(٦) يُنظر: ابن هشام، "مغني اللبيب"، ٥:١٣٣.

(٧) من الطويل، وهو منسوب للفرزدق في: الأزهري، "موصل الطلاب"، ٦٧، ولم أجده في ديوانه، وبلا نسبة في: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣:١٩٦؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٢:٨٥٨؛ وأبي حيان، "التذييل والتكميل"، ١١:٣٣١. ومُحرز: اسم رجل، وليوافقن: من الموافقة التي هي ضد المخالفة، يقول عاهدته على أن يكون موافقا فكان كمن أغريته بالمخالفة. يُنظر: البغدادي، "شرح أبيات المغني"، ٦:٢٤٠– ٢٤١.

ومنها –أيضا-: (واثقتُ) كما ذكره ابن مالك[١]. قلت: وفي (عاهدت) و(واثقت) ما في أخذ الميثاق من معنى القسم، فالعهود والمواثيق فيها معنى الالتزام[٢] الذي يقتضي التأكيد، وجعل الرضي منها –أيضا- النذور، نحو: لله عليّ لأتصدقنّ؛ لأن فيها معنى الالتزام[٣].

ونقلَ ابن مالك عن الفارسي أنّ (اليقين) ينوب عن القسم[٤]، وذكر الرضي[٥] نيابته –أيضا-، وقال ابن مالك إن أبا علي أنشد لذلك قول الشاعر[٦]:

ويقينًا لأشربنّ بماءٍ وَرَدُوه فَعاجِلاً وتَئِيَّه

ومما يجري مجرى القسم: حقًّا، وممن ذكر ذلك ابن مالك[٧] والرضي[٨]، ومضت الإشارة إلى أن الحق بمنزلة القسم في مسألة (لا جرم) وفي مسألة (جير)، ومن الألفاظ

(١) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ١٩٥- ١٩٦؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٨٥٨:٢.

(٢) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٣١٩:٤.

(٣) يُنظر: السابق.

(٤) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ١٩٨؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٨٥٥:٢.

(٥) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٣١٩:٤.

(٦) من الخفيف، ولم أهتدِ لاسم الشاعر، والبيت بلا نسبة في: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١٩٨:٣؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٨٥٥:٢؛ وأبي حيان، "التذييل والتكميل"، ٣٤٢:١١. والتَّئِيّة ضد العجلة، ويُقال ليس داركم دار تئيّة، أي دار تلبّث. يُنظر: ابن منظور، "لسان العرب"، مادة (أيا).

(٧) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ١٩٨؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٨٥٥:٢.

(٨) يُنظر: الرضي، "شرح الرضي على الكافية"، ٣١٩:٤.

التي ذكرها الرضي[1] كذلك: (كلا) إذا كانت بمعنى (حقا) لا بمعنى الردع، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ۝٤﴾[الهمزة: ٤]، فلمّا كانت بمعنى (حقّا) أجيبت بما يجاب به القسم، وقد يجوز عنده ألا تُجاب به، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلۡ تُحِبُّونَ ٱلۡعَاجِلَةَ ۝٢٠﴾[القيامة: ٢٠]. ومما ذكره الرضي –أيضا– من الألفاظ: قطعا، وما أشبه ذلك[2].

ويؤيّد أن ما سبق من الألفاظ يجري مجرى القسم ما فيها من معنى التوكيد الذي في القسم، وأنها ذُكر بعدها ما يُجاب به القسم.

وجعل الفراء[3] من الأيمان قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمۡلَأَنَّ﴾[هود: ١١٩]، وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، وقال إنّ كل ما كان في تأويل القول أو في تأويل بلغني أو انتهى إليّ صلح فيه اللام[4]. قلتُ: والأحسن في هذا أن يُجعل القسم بعده مقدرا؛ لأن المراد بكلمة الله هي قوله: والله لأملأن، والمراد بالكتابة في ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ﴾ هي قوله: والله لأغلبنّ، وأنت ترى أن﴿وَتَمَّتۡ﴾ و﴿كَتَبَ ٱللَّهُ﴾ ليس فيهما معنى القسم فيكونان من الأيمان أو يوضعان موضعها، بل هما بمعنى (قال) كما ذكره الفراء؛ ويؤيد أنهما بمعنى القول أنه إذا قيل ما كلمة الله التي تمت؟ فالجواب أن يُقال، هو قوله: والله لأملأن، وقد ذكر الفراء في ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ﴾ أن الكتاب كناية عن

(١) يُنظر: السابق، ٣١٩:٤، ٤٧٨.
(٢) يُنظر: السابق، ٣١٩:٤.
(٣) يُنظر: الفراء، "معاني القرآن"، ٣١:٢، ١٤٢:٣.
(٤) يُنظر: السابق، ٣١:٢.

القول[١]. قلت: وفي نحو: "قلت: لأخرجنّ" لا يقال فيه إنّ (قلت) جار مجرى القسم، بل يقال إنّ التقدير: قلت والله لأخرجنّ، فكذلك ما كان بمعنى القول مما سبق، فلذلك قلتُ إنّ المناسب فيه أن يُقدر القسم بعده، فتكون جملة القسم المقدرة مع جوابه –والله أعلم– في موضع نصب مقول القول الذي عُبّر عنه بالكلمة والكتاب.

وذكر ثعلب[٢] (قضاءَ الله) في القسم، والمفهوم من كلامه أن الأصل فيه: وقضاءِ الله، فلمّا سقطت الواو انتصب، فهو هنا مُقسَمٌ به، وجعل ابن مالك[٣] (قضاء الله) في كلام ثعلب نائبًا مناب فعل القسم، والنصب هنا بفعل القسم المضمر الذي تعدى إلى المُقسَم به فنصبه بعد حذفه وحذف حرف القسم.

لكن ذكر الزمخشري[٤] أنّ القضاء في قوله تعالى:

﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ ﴾ [الإسراء: ٤] يجوز أن يجري مجرى القسم، فيكون﴿ لَتُفْسِدُنَّ ﴾ جوابه. قلت: يُروى عن ابن عباس أنّ معنى ﴿ وَقَضَيْنَآ ﴾ في الآية: أعلمناهم، وقيل إنّ معناه: أخبرناهم[٥]، ولذلك هو في معنى (قلنا لهم) كما قال بعض المفسرين[٦]، فعلى هذا فإنّ ﴿ وَقَضَيْنَآ ﴾ هنا يجري مجرى

(١) يُنظر: الفراء، "معاني القرآن"، ٣:١٤٢.
(٢) يُنظر: ثعلب، "مجالس ثعلب"، ٣٢٣.
(٣) يُنظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٣: ١٩٨؛ و"شرح الكافية الشافية" له، ٢:٨٥٥.
(٤) يُنظر: الزمخشري، "الكشاف"، ٢:٦٤٩.
(٥) يُنظر: الطبري، "جامع البيان"، ١٤: ٤٥٥– ٤٥٦.
(٦) يُنظر: السابق، ١٤: ٤٥٦.

القول، فالكلام فيه كالكلام في ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ﴾[هود: ١١٩]، و﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، فليس ﴿وَقَضَيْنَآ﴾ –فيما يظهر– جاريًا مجرى القسم ومغنيًا عنه، وليس التقدير: (أقسمنا لتفسدنّ) كما قال الزمخشري[1]، بل إنّ التقدير: قلنا لهم: والله لتفسدنّ، فالقسم مُقدّرٌ بعده.

وهذا آخر ما يسّر الله تحريره في موضوع البحث هذا، والحمد لله.

(١) يُنظر: الزمخشري، "الكشاف"، ٢:٦٤٩.

الخاتمة

خرج البحث بهذه النتائج:

١- الجاري مجرى القسم له ضابط –فيما يراه البحث–، وهو أن يجتمع فيه أمران، أحدهما: أن يكون فيه معنى التوكيد، والآخر: أن يُجاب بما يُجاب به القسم، ومثال ما اجتمع فيه الأمران: جيرِ لآتينّك، وغيره مما ذُكِر، فإن كان فيه معنى التوكيد ولم يُجب بجواب القسم فليس جاريًا حينئذ مجرى القسم، وذلك نحو: أجدّك لا تكذبْ، وكذا إن أُجيبَ بما يُجاب به القسم ولم يُفهم منه معنى التوكيد، مثل: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾ [المجادلة: ٢١].

٢- الجاري مجرى القسم من هذه الألفاظ شارك القسم في أحكامه، ومنها:

أ- أنه يحتاج إلى جواب كما يحتاج القسم إلى جواب.

ب- أنه يُجاب بما يجاب به القسَم.

ج- أنه تجوز الحكاية فيه كما جازت في القسم.

د- أنه يجب تقدمه على الجواب كما يتقدم القسم على جوابه، نحو (عوض) الجاري مجرى القسم فإنّه أخذ حكم القسم في وجوب تقدمه على الجواب كما ذكر بعض العلماء، فلم يجز (لأفعلنّ عوض).

هـ- أنه لا يجوز حذف جوابه دون دليل كما لا يحذف جواب القسم دون دليل، ومن ذلك مفعولا أفعال القلوب –فيما ذكره بعض النحاة- لكون هذه الأفعال بمنزلة القسم، ومفعولاتها بمنزلة الجواب، فهذه الأفعال تفتقر إلى هذه المفعولات افتقار القسم إلى الجواب.

و– أنّ جملة جوابه لا محل لها كجملة جواب القسم، وذلك مثل الجمل التي بعد أفعال القلوب في نحو: "ظننتُ ما سعد مهمل"، فهي لا محل لها في قول بعض النحاة لأنها كجملة جواب القسم التي لا محل لها، وبعض النحاة ذهب إلى أنّ نحو هذه الجمل إنّما لم يكن لها محل لأن هذه الأفعال لمّا تضمنت معنى فعل القسم لم تتعدّ، فلم تنصب موضع الجملة بعدها، وذهب آخرون إلى أن هذه الجمل في محل نصب، غير أنّ أفعال القلوب حينئذ تُعلق عن العمل في اللفظ لأنّ هذه الحروف لا يعمل ما قبلها فيما بعدها.

ز– أن الفعل الجاري مجرى فعل القسم مثل (أشهد) لا يعمل في جوابه في قولٍ للنحاة، كما أنّ فعل القسم لا يعمل في جوابه.

٣– الصحيح أن هذه الألفاظ إذا جرت مجرى القسم أغنت عن تقدير قسم بعدها، إذ كيف تقدّر شيئا وفي الكلام مندوحة عنه؟ ولأنّ الأصل عدم التقدير، بل إنّ التقدير مع بعض تلك الألفاظ يؤدي إلى إشكالات في الصناعة كالإشكالات التي ذكرها الفارسي في تقدير القسم بعد أفعال القلوب.

٤– إذا صُرّحَ بالقسم بعد هذه الألفاظ لم تكن هي جارية مجراه، حتى لا يكون جمعًا بين العوض والمعوّض عنه.

٥– ما كان بمعنى القول لا يجري مجرى القسم، بل إنّ القسم مقدر بعده، كما يكون مقدرا بعد القول في نحو: قلت لأخرجنّ، أي والله لأخرجنّ.

٦- ظهر بالبحث أن النحاة يريدون –أحيانا- بالمتضمن معنى القسم أي أنه مقسم به في الأصل.

٧- يُحتمل أنّ القسم الذي في: (عمرك الله) هو القسم الطلبي، وهو القسم الاستعطافي، وهذا يجوز أن يقع في جوابه الطلب بخلاف القسم غير الاستعطافي، وتبيّن أن القسم الطلبي لا يُعد قسمًا عند بعض النحاة، ويجوز في (عمرك الله لأتصدقنّ) أن يكون القسم مقدّرًا بعده، أو يكون هو نفسه مُقسمًا به على تقدير: (وعمرِكَ الله)، وقد تشعبت أقوال النحاة فيه حتى قال ابن عقيل إنّ كلامهم فيه مضطرب متكلف، ووجدنا المعري يتوهم فيه معنى تعقبه عليه ابن الشجري، وكذا وجدنا ابن يعيش يقول تارة إنّه لا يستعمل إلا في القسم، وتارة يقول في بعض مواضع استعماله إنّ القسم فيه غير مراد، وأيضا قال ناظر الجيش إنه لم يتحقق فيه حقيقة المعنى ولا الإعراب، ولعل مثل هذا التردد عند بعض العلماء في هذه المسألة سببه ما في هذا اللفظ من الغموض، وقد حاول البحث أن يجلّيه بما اهتدى إليه، وعرض البحث طائفة كبيرة مما قيل فيه من المعاني ووجوه الإعراب، ولم يظهر له من خلال هذا العرض أنّ هذا اللفظ يجري مجرى القسم غير الاستعطافي ويغني عنه؛ لخلوه من معنى التوكيد، وكذا لم يظهر للبحث أن (قعدك الله) و(قعيدك الله) فيهما معنى التوكيد، فليسا يجريان مجرى القسم من هذا الوجه، بل هما إما من قبيل القسم الطلبي في نحو: قعيدك الله ألم تحسن؟ وإما أنهما مقسم بهما على تقدير: أقسم بقعدك الله وبقعيدك الله، وإما أن القسم مقدر بعدهما في نحو: قعيدك الله لأصفحنّ عنك.

ويوصي البحث بدراسة موضوعات لم تُطرق بعد في القسَم، ومنها: تفضيل بعض وجوه الإعراب قياسًا على باب القسم، كتفضيل النصب على الجر في موضع "أنك مهمل" في قولك: عجبتُ أنّك مهمل، قياسًا على تفضيل النصب على الجر في "اللهَ لأفعلنّ"، فكلا الموضعين حُذف منه حرف الجر، لكنّ نصب ما بعد حرف القسم المحذوف أفضل من جره، فكذلك مع أنّ وأنْ إذا حذف حرف الجر قبلهما فالأحسن أن يصل الفعل إليهما بعد الحذف فينصبهما كما قيل ذلك في باب القسَم[1]، وغير ذلك من الوجوه الإعرابية والأحكام النحوية التي يمكن أن تُدرس في هذا الموضوع.

هذا والله أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) يُنظر: ابن الحاجب، "أمالي ابن الحاجب"، ٢: ٧١٢– ٧١٣.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن الأثير، المبارك بن محمد. "البديع في علم العربية". تحقيق د. فتحي علي الدين، (ط١، مكة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ).

الأحوص الأنصاري. "شعر الأحوص الأنصاري". تحقيق عادل جمال، (ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م).

الأخفش، سعيد بن مسعدة. "معاني القرآن". تحقيق د. هدى قراعة، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م).

الأزهري، خالد بن عبدالله. "موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب". تحقيق عبدالكريم مجاهد، (ط١، بيروت: الرسالة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٦م).

الأزهري، محمد بن أحمد. "تهذيب اللغة". تحقيق محمد مرعب، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م).

الأزهري، محمد بن أحمد. "الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي"، تحقيق مسعد السعدني، (دار الطلائع).

الأعشى، ميمون بن قيس. "ديوان الأعشى الكبير".

الألباني، ناصر الدين. "سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها"، (ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٥هـ- ١٤٢٢هـ، ١٩٩٥م- ٢٠٠٢م).

الألوسي، محمود بن عبدالله. "روح المعاني". تحقيق علي عطية، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).

الأنباري، عبدالرحمن بن محمد. "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين". تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، (ط١، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. "شرح المقدمة المحسبة". تحقيق خالد عبدالكريم، (ط١، الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٧٧م).

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. "شرح كتاب الجمل للزجاجي". تحقيق حسين السعدي، (بغداد: جامعة بغداد، ٢٠٠٣م).

ابن بري، عبدالله بن بري. "التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح". تحقيق مصطفى حجازي وآخرين، (ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م).

البطليوسي، عبدالله بن السيد. "الحلل في شرح أبيات الجمل". تحقيق د. يحيى مراد، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

البغدادي، عبدالقادر بن عمر. "شرح أبيات مغني اللبيب". تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد دقاق، (ط٢، بيروت: دار المأمون، ١٣٩٣هـ- ١٤١٤هـ).

البغدادي، عبدالقادر بن عمر. "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب". تحقيق عبدالسلام هارون، (ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م).

ثعلب، أحمد بن يحيى. "الفصيح". تحقيق د. عاطف مدكور، (دار المعارف).

ثعلب، أحمد بن يحيى. "مجالس ثعلب". تحقيق عبدالسلام هارون، (مصر: دار المعارف)،

الجزولي، عبدالعزيز بن عيسى. "المقدمة الجزولية في النحو". تحقيق د. شعبان محمد، (مطبعة أم القرى).

ابن جني، عثمان بن جني. "التنبيه على شرح مشكلات الحماسة". تحقيق حسن هنداوي، (ط١، الكويت: وزارة الأوقاف، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م).

ابن جني، عثمان بن جني. "الخصائص". تحقيق محمد النجار، (دار الكتب المصرية).

الجوهري، إسماعيل بن حماد. "تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد بن عبدالغفور عطار، (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "الإيضاح في شرح المفصل". تحقيق إبراهيم عبدالله، (ط١، دمشق: دار سعد الدين، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م).

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "أمالي ابن الحاجب". تحقيق فخر قدارة، (الأردن: دار عمار، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م).

الحموي، علي بن عبدالله، "خزانة الأدب وغاية الأرب". تحقيق: عصام شقيو، (دار ومكتبة الهلال: بيروت، دار البحار: بيروت، ٢٠٠٤م).

الحموي، ياقوت بن عبدالله. "معجم البلدان"، (ط٢، دار صادر: بيروت، ١٩٩٥م).

أبو حيان، محمد بن يوسف. "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق حسن هنداوي، (ط١، دمشق: دار القلم- الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٤١٨هـ- ١٤٣٤هـ، ١٩٩٧م- ٢٠١٣م).

أبو حيان، محمد بن يوسف. "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق رجب بن عثمان بن محمد. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. "توجيه اللمع". تحقيق أ.د. فايز دياب. (ط٢، مصر: دار السلام، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م).

ابن خروف، علي بن محمد. "شرح جمل الزجاجي". تحقيق سلوى عرب، (مكة: جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ).

ابن درستويه، جعفر بن محمد. "تصحيح الفصيح وشرحه". تحقيق محمد المختون، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

ابن دريد، محمد بن الحسن. "جمهرة اللغة". تحقيق رمزي بعلبكي، (ط١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م).

ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد. "البسيط في شرح جمل الزجاجي". تحقيق د. عياد الثبيتي، (ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م).

ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد. "الملخص في ضبط قوانين العربية". تحقيق د. علي الحكمي، (ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

ابن أبي ربيعة، عمر بن أبي ربيعة. "ديوان عمر بن أبي ربيعة". تحقيق فايز محمد، (ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م).

الرضي، محمد بن الحسن. "شرح الرضي على الكافية". تحقيق يوسف عمر، (ط٢، بنغازي: منشورات جامعة قاز يونس، ١٩٩٦م).

الرماني، علي بن عيسى. "شرح الكتاب". تحقيق د. شريف النجار، (ط١، القاهرة: دار السلام، ١٤٤٢هـ- ٢٠٢١م).

الزجاج، إبراهيم بن السري. "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق عبدالجليل شلبي. (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق. "الجمل في النحو". تحقيق علي الحمد. (ط١، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م).

الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق. "اللامات". تحقيق مازن المبارك، (ط٢، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

الزمخشري، محمود بن عمر. "أساس البلاغة". تحقيق محمد عيون السود، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

الزمخشري، محمود بن عمر. "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل". (ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ).

الزمخشري، محمود بن عمر. "المفصل في صنعة الإعراب". تحقيق د. علي بو ملحم، (ط١، بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م).

ابن السرّاج، محمد بن السري. "الأصول في النحو". تحقيق عبدالحسين الفتلي. (بيروت: مؤسسة الرسالة).

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق د. أحمد الخراط، (دمشق: دار القلم).

سيبويه، عمرو بن عثمان. "الكتاب". تحقيق عبدالسلام هارون. (ط٣، القاهرة: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

ابن سيدة، علي بن إسماعيل. "المحكم والمحيط الأعظم". تحقيق عبدالحميد هنداوي، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

ابن سيدة، علي بن إسماعيل. "المخصص". تحقيق خليل جفال، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م).

السيرافي، الحسن بن عبدالله. "شرح أبيات سيبويه". تحقيق د. محمد هاشم، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م).

السيرافي، الحسن بن عبدالله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق أحمد مهدلي وعلي سيد. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. "الاقتراح في أصول النحو وجدله". تحقيق د. محمود فجال، (ط١، دمشق: دار القلم، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م).

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. "جمع الجوامع في النحو". تحقيق نصر عبدالعال، (ط١، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١١م).

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". تحقيق محمد جاد المولى بك وآخرين، (ط٣، القاهرة: دار التراث).

السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق عبدالحميد هنداوي، (مصر: المكتبة التوقيفية).

ابن الشجري، هبة الله بن علي. "أمالي ابن الشجري". تحقيق د. محمود الطناحي، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ- ١٩٩١م).

الشلوبين، عمر بن محمد. "التوطئة". تحقيق: يوسف المطوع.
الشلوبين، عمر بن محمد. "شرح المقدمة الجزولية الكبير". تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).
الصاحب، إسماعيل بن عباد. "المحيط في اللغة". تحقيق محمد آل ياسين، (ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م).
الصبان، محمد بن علي. "حاشية الصبان"، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).
الضبي، ربيعة بن مقروم. "ديوان ربيعة بن مقروم الضبي". تحقيق تماضر حرفوش، (ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٩م).
الطبري، محمد بن جرير. "جامع البيان عن تأويل آي القرآن". تحقيق د. عبدالله التركي، (ط١، دار هجر، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).
العامري، لبيد بن ربيعة. "ديوان لبيد"، (بيروت: دار صادر).
ابن عصفور، علي بن مؤمن. "شرح جمل الزجاجي". تحقيق د. صاحب أبو جناح.
ابن عقيل، عبدالله بن عبدالله. "المساعد على تسهيل الفوائد". تحقيق محمد بركات، (ط١، جامعة أم القرى، دمشق: دار الفكر، جدة: دار المدني، ١٤٠٠هـ- ١٤٠٥هـ).
العكبري، عبدالله بن الحسين. "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق عبدالإله النبهان. (ط١، دمشق: دار الفكر، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).
العكبري، عبدالله بن الحسين. "التبيان في إعراب القرآن". تحقيق علي البجاوي. (ط١، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه).
العكلي، النمر بن تولب. "ديوان النمر بن تولب العكلي"، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، (ط١، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠م).

ابن فارس، أحمد بن فارس. "الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها"، (ط١، محمد بن علي بيضون، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م).

ابن فارس، أحمد بن فارس. "مجمل اللغة". تحقيق زهير سلطان، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).

ابن فارس، أحمد بن فارس. "مقاييس اللغة". تحقيق عبدالسلام هارون، (دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "الإغفال". تحقيق د. عبدالله بن عمر الحاج. (أبو ظبي: المجمع الثقافي، دبي: مركز جمعة الماجد، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "التعليقة على كتاب سيبويه". تحقيق د. عوض القوزي، (ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "المسائل الشيرازيات". تحقيق حسن هنداوي، (ط١، الرياض، كنوز إشبيليا، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م).

الفارابي، إسحاق بن إبراهيم. "معجم ديوان الأدب". تحقيق د. أحمد بن مختار بن عمر، (القاهرة: دار الشعب، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "المسائل الحلبيات". تحقيق د. حسن هنداوي، (ط١، دمشق: دار القلم، بيروت: دار المنارة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

أبو الفداء، إسماعيل بن علي، "الكناش في فنّي النحو والصرف". تحقيق د. رياض الخوام، (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م).

الفراء، يحيى بن زياد. "معاني القرآن". تحقيق أحمد النجاتي وآخرين. (ط١، مصر: دار المصرية).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. "الجمل في النحو". تحقيق د. فخر الدين قباوة. (ط٥، ١٤١٦هـ- ٢٠٠١م).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. "العين". تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (دار الهلال).

الفرزدق، همام بن غالب. "ديوان الفرزدق"، تحقيق علي فاعور، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).

القيسي، فوزي بن حمودي. "المرار بن سعيد الفقعسي: حياته وما بقي من شعره"، *مجلة المورد*٢ ، (١٩٧٣م):١٥٥- ١٨٤.

ابن مالك، محمد بن عبدالله. "شرح الكافية الشافية". تحقيق عبدالمنعم هريدي، (ط١، مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).

ابن مالك، محمد بن عبدالله. "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". تحقيق محمد بركات، (دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م).

ابن مالك، محمد بن عبدالله. "شرح تسهيل الفوائد". تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد المختون، (ط١، هجر، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).

المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب". تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، (القاهرة: وزراة الأوقاف، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م).

ابن مجاهد، أحمد بن موسى. "السبعة في القراءات". تحقيق شوقي ضيف، (ط٢، مصر: دار المعارف، ١٤٠٠هـ).

المعري، أحمد بن عبدالله. "اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي". تحقيق محمد المولوي، (ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م).

مكي، مكي بن أبي طالب. "مشكل إعراب القرآن". تحقيق د. حاتم الضامن، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).

ابن منظور، محمد بن مكرم. "لسان العرب". تحقيق اليازجي وآخرين، (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد". تحقيق أ.د. علي فاخر وآخرين، (ط١، القاهرة: دار السلام، ١٤٢٨هـ).

ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك. "شرح ابن الناظم". تحقيق محمد عيون السود، (ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).

ابن هشام، عبدالله بن يوسف. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق د. عبداللطيف الخطيب. (ط١، الكويت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

ابن هشام، عبدالله بن يوسف. "تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد". تحقيق د. عباس الصالحي، (ط١، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).

ابن يعيش، يعيش بن علي. "شرح المفصل". تحقيق إميل يعقوب. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).

الواحدي، علي بن أحمد. "التفسير البسيط". تحقيق جماعة من طلبة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية، (ط١، المدينة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٣٠هـ).

Bibliography

Abū al-Fidā', Ismā'īl ibn 'Alī, "al-Kunnāsh fī fannai al-naḥw wa-al-ṣarf". investigated by: Riyadh al-Khawwām, (Beirut : al-Maktabah al-'Aṣrīyah, 2000).

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. "al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tashīl". Investigated by: Ḥasan Hindāwī, (1st edition, Damascus: Dār al-Qalam, Riyadh: Dār Kunūz Ishbīliyā, 1418 - 1434 AH, 1997-2013).

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. "Irtishāf al-ḍarab min Lisān al-'Arab". Investigated by: Rajab ibn 'Uthmān ibn Muḥammad. (1st edition, Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1418 AH-1998).

al-Ahwas al-Anṣārī. "Shi'r al-Ahwas al-Anṣārī". investigated by: 'Ādil Jamāl, (2ed edition, Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1411 AH-1990).

Al-Akhfash, Sa'īd ibn Mas'adah. "Ma'ānī al-Qur'ān". investigated by: Dr. Hudá Qurrā'ah, (1st edition, Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1411 AH-1990).

al-Albānī, Nāṣir al-Dīn. "Silsilat al-aḥādīth al-ṣaḥīḥah wa-shay' min fiqhihā wa-fawā'idihā", (1st edition, Riyadh: Maktabat al-Ma'ārif, 1415 -1422 AH, 1995-2002).

Al-Alūsī, Maḥmūd ibn ʿAbdillāh. "Rūḥ al-ma'ānī". investigated by: 'Alī 'Aṭīyah, (1st edition, Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1415 AH).

Al-'Āmirī, Labīd ibn Rabī'ah. "Dīwān Labīd", (Beirut: Dār Ṣādir).

Al-Anbārī, 'Abd-al-Raḥmān ibn Muḥammad. "al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna al-nuḥāh al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn". investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn 'Abd-al-Ḥamīd, (1st edition, al-Maktabah al-'Aṣrīyah, 1424 AH-2003).

Al-A'shá, Maymūn ibn Qays. "Dīwān al-A'shá al-kabīr".

Al-Azharī, Khālid ibn ʿAbdillāh. "Muwaṣṣil al-ṭullāb ilá Qawā'id al-i'rāb". investigated by: 'Abd-al-Karīm Mujāhid, (1st edition, Beirut: al-Risālah, 1415 AH-1996).

Al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad. "al-zāhir fī Gharīb alfāẓ al-Shāfi'ī", investigated by: Mus'ad al-Sa'danī, (Dār al-Ṭalā'i').

Al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad. "Tahdhīb al-lughah". investigated by: Muḥammad Mur'ib, (1st edition, Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 2001).

Al-Baghdādī, 'Abd-al-Qādir ibn 'Umar. "Khizānat al-adab wa-lubb Lubāb Lisān al-'Arab". investigated by: 'Abd al-Salām Hārūn, (4th edition, Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1418 AH-1997).

Al-Baghdādī, 'Abd-al-Qādir ibn 'Umar. "sharḥ abyāt Mughnī al-labīb". investigated by: 'Abd-al-'Azīz Rabāḥ and Aḥmad Daqqāq, (2ed edition, Beirut: Dār al-Ma'mūn, 1393 -1414 AH).

Al-Baṭalayosī, ʿAbdullāh ibn al-Sayyid. "al-Ḥulal fī sharḥ abyāt al-Jumal". investigated by: Dr. Yaḥyá Murād, (1st edition, Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1424 AH-2003).
Al-Ḍabbī, Rabī‘ah ibn Maqrūm. "Dīwān Rabī‘ah ibn Maqrūm al-Ḍabbī". investigated by: Tumāḍir Ḥarfūsh, (1st edition, Beirut: Dār Ṣādir, 1999).
Al-Fārābī, Isḥāq ibn Ibrāhīm. "Mu‘jam Dīwān al-adab". investigated by: Dr. Aḥmad ibn Mukhtār ibn ‘Umar, (Cairo: Dār al-Sha‘b, 1424 AH-2003).
Al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad. "al-‘Ain". investigated by: Mahdī al-Makhzūmī and Ibrāhīm al-Sāmurrā’ī, (Dār al-Hilāl).
Al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad. "al-Jumal fī al-naḥw". investigated by: Dr. Fakhr al-Dīn Qabāwah. (5th edition, 1416 AH-2001).
Al-Farazdaq, Hammām ibn Ghālib. "Dīwān al-Farazdaq", investigated by: ‘Alī Fā‘ūr, (1st edition, Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1407 AH-1987).
Al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. "al-Ighfāl". investigated by: Dr. ʿAbdullāh ibn ‘Umar al-Ḥājj. (Abu Dhabi: al-Majma‘ al-Thaqāfī, Dubai: Markaz Jum‘ah al-Mājid, 1424 AH-2003).
Al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. "al-Masā’il al-Ḥalabiyāt". investigated by: Dr. Ḥasan Hindāwī, (1st edition, Damascus: Dār al-Qalam, Beirut: Dār al-Manārah, 1407 AH-1987).
Al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. "al-Masā’il al-Shīrāzīyāt". investigated by: Ḥasan Hindāwī, (1st edition, Riyadh: Kunūz Ishbīliyā, 1424 AH-2004).
Al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. "al-Ta‘līqah ‘alá Kitāb Sībawayh". investigated by: Dr. ʿAwaḍ al-Qawzī, (1st edition, 1410 AH-1990).
Al-Farrā’, Yaḥyá ibn Ziyād. "Ma‘ānī al-Qur’ān". investigated by: Aḥmad al-Najāty et el. (1st edition, Egypt: Dār al-Masriyyah).
Al-Jawharī, Ismā‘īl ibn Ḥammād. "Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah", investigated by: Aḥmad ibn ‘Abd al-Ghafour ‘Aṭṭār, (4th edition, Beirut: Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, 1407 AH-1987).
Al-Jazūlī, ‘Abd-al-‘Azīz ibn ‘Īsá. "al-muqaddimah al-Juzūlīyah fī al-naḥw". investigated by: Dr. Sha‘bān Muḥammad, (Maṭba‘at Umm al-Qurá).
Al-Ḥamawī, ‘Alī ibn ʿAbdillāh, "Khizānat al-Adab wa-Ghāyat al-ʿArab". investigated by: ‘Iṣām Shaqyu, (Dār wa-Maktabat al-Hilāl : Beirut, Dār al-Biḥār : Beirut, 2004).
Al-Ḥamawī, Yāqūt ibn ʿAbdillāh. "Mu‘jam al-Buldān", (2ed edition, Dār Ṣādir: Beirut, 1995).
Al-Ma‘arrī, Aḥmad ibn ʿAbdillāh. "al-lāmi‘ al-‘Azīzī sharḥ Dīwān al-Mutanabbī". investigated by: Muḥammad al-Mawlawī, (1st

edition, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 1429 AH-2008).
Al-Mubarrid, Muḥammad ibn Yazīd. "al-Muqtaḍab". investigated by: Muḥammad ʻAbd al-Khāliq ʻUḍaymah, (Cairo: Ministry of Endowments, 1415 AH-1994).
Al-Qaysī, Fawzī ibn Ḥammūdī. "al-Marār ibn Saʻīd al-Faqʻasī : ḥayātuhu wa-mā baqiya min shiʻrih", al-Mawrid 2 Journal, (1973) : 155-184.
Al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan. "sharḥ al-Raḍī ʻalá al-Kāfiyah". investigated by: Yūsuf ʻUmar, (2ed edition, Benghazi: Kaz Yunus University Publications, 1996).
Al-Rummānī, ʻAlī ibn ʻĪsá. "sharḥ al-Kitāb". investigated by: Dr. Sharīf al-Najjār, (1st edition, Cairo: Dār al-Salām, 1442 AH-2021).
Al-Ṣabbān, Muḥammad ibn ʻAlī. "Ḥāshiyat al-Ṣabbān", (1st edition, Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1417AH -1997).
Al-Ṣāḥib, Ismāʻīl ibn ʻAbbād. "al-muḥīṭ fī al-lughaḥ". investigated by: Muḥammad Āl Yāsīn, (1st edition, Beirut: ʻĀlam al-Kutub, 1414 AH-1994).
Al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf. "al-Durr al-maṣūn fī ʻulūm al-Kitāb al-maknūn". investigated by: Dr. Aḥmad al-Kharrāṭ, (Damascus: Dār al-Qalam).
Al-Shalobīn, ʻUmar ibn Muḥammad. "al-Tawṭiʼah". investigated by: Yūsuf al-Muṭawwiʻ.
Al-Shalobīn, ʻUmar ibn Muḥammad. "sharḥ al-muqaddimah al-Jazūlīyah al-kabīr". investigated by: Dr. Turkī ibn Sahw al-ʻUtaybī, (1st edition, Riyadh: Maktabat al-Rushd, 1413 AH-1993).
Al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn ʿAbdillāh. "sharḥ abyāt Sībawayh". investigated by: Dr. Muḥammad Hāshim, (Cairo: Maktabat al-Kullīyāt al-Azharīyah, Dār al-Fikr, 1394 AH-1974).
Al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn ʿAbdillāh. "sharḥ Kitāb Sībawayh". investigated by: Aḥmad Mahdalī and ʻAlī Sayyid. (1st edition, Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2008).
Al-Suyūṭī, ʻAbd-al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-naḥw wa-jadalih". investigated by: Dr. Maḥmūd Fajjāl, (1st edition, Damascus: Dār al-Qalam, 1409 AH-1989).
Al-Suyūṭī, ʻAbd-al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Muzʹhir fī ʻulūm al-lughah wa-anwāʻihā". investigated by: Muḥammad Jād al-Mawlá Bik et el. (3rd edition, Cairo: Dār al-Turāth).
Al-Suyūṭī, ʻAbd-al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "jamʻ al-jawāmiʻ fī al-naḥw". investigated by: Naṣr ʻAbd-al-ʻĀl, (1st edition, Cairo: Maktabat al-Ādāb, 2011).

Al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. "Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl āy al-Qur’ān". investigated by: Dr. ʿAbdullāh al-Turkī, (1st edition, Dār Hajar, 1422 AH-2001 AD).

Al-‘Ukbarī, ʿAbdullāh ibn al-Ḥusain. "al-Lubāb fī ‘Ilal al-binā’ wa-al-i‘rāb". investigated by: ‘Abd al-Ilāh al-Nabhān. (1st edition, Damascus: Dār al-Fikr, 14161st edition -1995).

Al-‘Ukbarī, ʿAbdullāh ibn al-Ḥusain. "al-Tibyān fī i‘rāb al-Qur’ān". investigated by: ‘Alī al-Bajāwī. (1st edition, ‘Īsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakā’uh).

Al-‘Ukalī, al-Namr ibn Tawlab. "Dīwān al-Namr ibn Tawlab al-‘Ukalī", investigated by: Dr. Muḥammad Nabīl Ṭarīfī, (1st edition, Beirut: Dār Ṣādir, 2000).

Al-Wāḥidī, ‘Alī ibn Aḥmad. "al-Tafsīr al-Basīṭ". investigated by: Research by a group of PhD students at the Islamic University, (1st edition, Al-Madinah: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, 1430 AH).

Al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-Sirrī. "Ma‘ānī al-Qur’ān wa-I‘rābuh". investigated by: ‘Abd-al-Jalīl Shalabī. (1st edition, Beirut: ‘Ālam al-Kutub, 1408 AH-1988).

Al-Zajjājī, ‘Abd-al-Raḥmān ibn Isḥāq. "al-Jamal fī al-Naḥw". investigated by: ‘Alī al-Ḥamad. (1st edition, Mu’assasat al-Risālah, Dār al-Amal, 1404 AH-1984).

Al-Zajjājī, ‘Abd-al-Raḥmān ibn Isḥāq. "al-Lāmāt". investigated by: Māzin al-Mubārak, (2ed edition, Damascus: Dār al-Fikr, 1405 AH-1985).

Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ‘Umar. "al-Kashshāf ‘an ḥaqā’iq ghawāmiḍ al-tanzīl". (3rd edition, Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabī, 1407 AH).

Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ‘Umar. "al-Mufaṣṣal fī ṣan‘at al-i‘rāb". investigated by: Dr. ‘Alī Bū Mulḥim, (1st edition, Beirut : Maktabat al-Hilāl, 1993).

Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ‘Umar. "Asās al-balāghah". investigated by: Muḥammad ‘Uyūn al-Sūd, (1st edition, Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1419 AH-1998).

Ibn Abī al-Rabī‘, ‘Ubaidallāh ibn Aḥmad. "al-Basīṭ fī sharḥ Jamal al-Zajjājī". investigated by: Dr. ‘Ayyād al-Thubaytī, (1st edition, Dār al-Gharb al-Islāmī, 1407 AH-1986).

Ibn Abī al-Rabī‘, ‘Ubaidallāh ibn Aḥmad. "al-Mulakhkhaṣ fī ḍabṭ qawānīn al-‘Arabīyah". investigated by: Dr. ‘Alī al-Ḥakamī, (1st edition, 1405 AH-1985).

Ibn Abī Rabī‘ah, ‘Umar ibn Abī Rabī‘ah. "Dīwān ‘Umar ibn Abī Rabī‘ah". investigated by: Fāyiz Muḥammad, (2ed edition, Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabī, 1416 AH-1996).

Ibn al-Athīr, al-Mubārak ibn Muḥammad. "al-Badī‘ fī ‘ilm al-‘Arabīyah".

Ibn al-Ḥājib, ‘Uthmān ibn ‘Umar. "al-Īḍāḥ fī sharḥ al-Mufaṣṣal". investigated by: Ibrāhīm ʿAbdullāh, (1st edition, Damascus: Dār Sa‘d al-Dīn, 1425 AH-2005).

Ibn al-Ḥājib, ‘Uthmān ibn ‘Umar. "Amālī Ibn al-Ḥājib". investigated by: Fakhr Qadārah, (Jordan: Dār ‘Ammār, Beirut: Dār al-Jīl, 1409 AH-1989).

Ibn al-Khabbāz, Aḥmad ibn al-Ḥusain. "Tawjīh al-Luma‘". investigated by: prof. Fāyiz Diyāb. (2ed edition, Egypt: Dār al-Salām, 1428 AH-2007).

Ibn al-Nāẓim, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Mālik. "sharḥ Ibn al-Nāẓim". investigated by: Muḥammad ‘Uyūn al-Sūd, (1st edition, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1420 AH-2000).

Ibn al-Shajarī, Hibat Allāh ibn ‘Alī. "Amālī Ibn al-Shajarī". investigated by: Dr. Maḥmūd al-Ṭanāḥī, (1st edition, Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1413 AH-1991).

Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn al-Sirrī. "al-Uṣūl fī al-Naḥw". investigated by: ‘Abd al-Ḥusain al-Fatlī. (Beirut: Mu’assasat al-Risālah).

Ibn ‘Aqīl, ʿAbdullāh ibn ʿAbdillāh. "al-Musā‘id ‘alá Tas′hīl al-Fawā’id". investigated by: Muḥammad Barakāt, (1st edition, Umm al-Qura University, Damascus: Dār al-Fikr, Jeddah: Dār al-Madanī, 1400 AH-1405 AH).

Ibn Bābshādh, Ṭāhir ibn Aḥmad. "Sharḥ al-Muqaddimah al-Muḥsibah". investigated by: Khālid ‘Abd-al-Karīm, (1st edition, al-Kuwait: al-Maṭba‘ah al-‘Aṣrīyah, 1977).

Ibn Bābshādh, Ṭāhir ibn Aḥmad. "Sharḥ Kitāb al-Jumal lil Zajjājī". investigated by: Ḥusain al-Sa‘dī, (Baghdad: Baghdad university, 2003).

Ibn Barrī, ʿAbdullāh ibn Barrī. "al-Tanbīh wa-al-Īḍāḥ ‘ammā waqa‘a fī al-ṣiḥāḥ". investigated by: Muṣṭafá Ḥijāzī et el. (1st edition, al-Hay’ah al-Misriyyah al-‘Āmmah lil-Kitāb, 1980).

Ibn Durustawaih, Ja‘far ibn Muḥammad. "Taṣḥīḥ al-Faṣīḥ wa-Sharḥuhu". investigated by: Muḥammad al-Makhtūn, (Cairo: Supreme Council for Islamic Affairs, 1419 AH-1998).

Ibn Duraid, Muḥammad ibn al-Ḥasan. "Jamharat al-Lugha". investigated by: Ramzī Ba‘labakkī, (1st edition, Beirut: Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, 1987).

Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris. "al-Ṣāḥibī fī fiqh al-Lugha al-‘Arabīyah wa-Masā’iluhā wa-Sunan al-‘Arab fī Kalāmihā", (1st edition, Muḥammad ibn ‘Alī Bayḍūn, 1418 AH-1997).

Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris. "Maqāyīs al-Lugha". investigated by: ‘Abd Salām Hārūn, (Dār al-Fikr, 1399 AH-1979).

Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris. "Mujmal al-Lugha". investigated by: Zuhayr Sulṭān, (2ed edition, Beirut: Mu'assasat al-Risālah, 1406 AH-1986).

Ibn Hishām, ʿAbdullāh ibn Yūsuf. "Mughnī al-Labīb ʻan kutub al-Aʻārīb". investigated by: Dr. Latif al-Khaṭīb. (1st edition, Kuwait: 1421 AH-2000).

Ibn Hishām, ʿAbdullāh ibn Yūsuf. "Talkhīṣ al-Shawāhid wa-Talkhīṣ al-Fawā'id". investigated by: Dr. ʻAbbās al-Ṣāliḥī, (1st edition, Dār al-Kitāb al-ʻArabī, 1406 AH-1986).

Ibn Jinnī, ʻUthmān ibn Jinnī. "al-Khaṣā'iṣ". investigated by: Muḥammad al-Najjār, (Dār al-Kutub al-Misriyyah).

Ibn Jinnī, ʻUthmān ibn Jinnī. "al-Tanbīh ʻalá sharḥ Mushkilāt al-Ḥamāsah". investigated by: Ḥasan Hindāwī, (1st edition, Kuwait: Ministry al-Awqāf, 1430h AH-2009).

Ibn Kharūf, ʻAlī ibn Muḥammad. "Sharḥ Jumal al-Zajjājī". investigated by: Salwá ʻArab, (Mecca: Umm al-Qura University, 1419 AH).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbdillāh. "Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah". investigated by: ʻAbd al-Munʻim Harīdī, (1st edition, Mecca: Markaz al-Baḥth al-ʻIlmī wa-Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī bi-Jāmiʻat Umm al-Qurá, 1402 AH-1982 AD).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbdillāh. "Sharḥ Tashīl al-Fawā'id". investigated by: Dr. ʻAbd-al-Raḥmān al-Sayyid and Dr. Muḥammad al-Makhtūn, (1st edition, Hajar, 1410 AH-1990).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbdillāh. "Tashīl al-Fawā'id wa-Takmīl al-Maqāṣid". investigated by: Muḥammad Barakāt, (Dār al-Kitāb al-ʻArabī, 1387 AH-1967).

Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. "Lisān al-ʻArab". investigated by: al-Yāzijī et el. (3rd edition, Beirut: Dār Ṣādir, 1414 AH).

Ibn Mujāhid, Aḥmad ibn Mūsá. "al-Sabʻah fī al-Qirā'āt". investigated by: Shawqī Ḍaif, (2ed edition, Egypt: Dār al-Maʻārif, 1400 AH).

Ibn Sīdah, ʻAlī ibn Ismāʻīl. "al-Mukhaṣaṣ". investigated by: Khalīl Jaffāl, (1st edition, Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī, 1417 AH-1996).

Ibn Sīdah, ʻAlī ibn Ismāʻīl. "al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-Aʻẓam". investigated by: ʻAbd-al-Ḥamīd Hindāwī, (1st edition, Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1421 AH - 2000).

Ibn ʻUṣfūr, ʻAlī ibn Mu'min. "Sharḥ Jumal al-Zajjājī". investigated by: Dr. Ṣāḥib Abū Janāḥ.

Ibn Yaʻīsh, Yaʻīsh ibn ʻAlī. "Sharḥ al-Mufaṣṣal". investigated by: Imīl Yaʻqūb. (1st edition, Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1422 AH-2001).

Makkī, Makkī ibn Abī Ṭālib. "Mushkil i'rāb al-Qur'ān". investigated by: Dr. Ḥātim al-Ḍāmin, (2ed edition, Beirut: Mu'assasat al-Risālah, 1405 AH).
Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf. "Tamhīd al-Qawā'id be-sharḥ Tashīl al-Fawā'id". investigated by: Prof. 'Alī Fākhir et el. (1st edition, Cairo: Dār al-Salām, 1428 AH).
Sībawaih, 'Amr ibn 'Uthmān. "al-Kitāb". investigated by: 'Abd Salām Hārūn. (3rd edition, Cairo: 1408 AH-1988).
Tha'lab, Aḥmad ibn Yaḥyá. "al-Faṣīḥ". investigated by: Dr. 'Āṭif Madkūr, (Dār al-Ma'ārif).
Tha'lab, Aḥmad ibn Yaḥyá. "Majālis Tha'lab". investigated by: 'Abd Salām Hārūn, (Egypt: Dār al-Ma'ārif).